

التغيرات السياسية وأثرها على تبدل أيديولوجيات المناهج الدراسية - الكتب المدرسية نموذجاً -

د شبل بدران

أستاذ ورئيس قسم أصول التربية

كلية التربية - جامعة الإسكندرية

بدلاً من المقدمة

لقد شهدت مجتمعات القرن العشرين العديد من الثورات الإجتماعية والسياسية والتحولت في طبيعة السلطة السياسية، سواء كان ذلك عن طريق الثورات الشعبية والجماهيرية أو عن طريق الصراعات الطائفية والمذهبية والسياسية، والتي أدت في جملتها إلى تغيرات جذرية في طبيعة وبنية النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي والتعليمي لتلك المجتمعات خلال القرن العشرين.

كما شهدت بعض المجتمعات في أوروبا الشرقية وبلدان الوطن العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين وتحديداً في نهاية العقد الأول منه العديد من الثورات الشعبية- الحركات الاحتجاجية- والتي قادها الشباب بدعم من أدوات التواصل الإجتماعي والعالم الافتراضي لجيل الشباب وإنصبت جّلها في شعارات تنطلق من قيم الحرية، والعدالة، والمساواة في مواجهة النظم السياسية الاستبدادية التي تربعت على عرش حكم بعض الدول العربية لأكثر من ثلاثين عاماً، وعلى الرغم من أن جّل الشعارات تمحورت حول الحرية والمساواة والكرامة

الإنسانية، إلا أنها لم تخلو البتة من شعارات حول العدالة الإجتماعية والإنصاف الإجتماعي.

وإذا كان جيل الشباب الذي كان طليعة تلك الثورات- ما سُهي بثورات الربيع العربي- هو الملمه والقائد لتلك الثورات، فإن ذلك يعني- ضمن ما يعني- أن أبناء الطبقة الوسطى في تلك المجتمعات كانوا هم وقود تلك الثورات والفاعلين الرئيسيين فيها، إلا أن المؤسف في كل ما حدث أن هؤلاء الثوار لم يتقلدوا القيادة، ولم يحكموا من خلال أدوات وأجهزة الحكم السياسية، ولكن إنقض على تلك الثورات من هم ليسوا بثوار أصلاً، ولم يشاركوا طيلة حياتهم في أي فعل ثوري، كما أن تيار الإسلام السياسي- المتأسلمون- وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين هم الذين أختطفوا تلك الثورات والحركات الإجتماعية وتم توظيفها لصالح مشروعهم وهو إقامة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية.

هذا فضلاً عن أن التعليم لم يكن بعيداً عن تلك الأحداث والثورات، بل كان التعليم في القلب منها، وعلى رأس أولوياتها، حيث أن النظام التعليمي برمته وتحديداً المدارس هي أحد أجهزة الدولة الأيديولوجية التي من خلالها تستطيع وتمكن النظم السياسية الجديدة من نشر أفكارها وثقافتها وعقيدتها، فكان التعليم مجالاً للصراع على السلطة في تلك البلدان.

والورقة الحالية ستنصرف إلى مناقشة وتحليل دور المناهج الدراسية والمقررات الدراسية- الكتب المدرسية- في نشر ثقافة السلطة السياسية الجديدة، ولما كان الزمن الذي حكمت فيه النظم السياسية الجديدة ليس كبيراً لم يتجاوز عام أو عامين، فإن التحليل سيتم على الواقع المصري هادفاً إلى معرفة التغيرات التي تمت على المناهج الدراسية- الكتب المدرسية- خلال بعض الحقب الزمنية مع التركيز على ما يتم في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 وبعد اعتلاء الإخوان المسلمين السلطة في مصر وتحديداً خلال عام 2012/2013 مستعينين قدر الإمكان بالمتاح من المعلومات والبيانات والإحصائيات التي تخدم هدف هذه الورقة وهو إيضاح العلاقة الجدلية بين النظام السياسي الجديد وبنية المعارف

المقدمة للطلاب من خلال المناهج والمقررات الدراسية، وهذه العلاقة تدعمها وتساندها الأفكار الفلسفية التي سبق أن طرحها "لويس التوسير Louis Althusser" عن أجهزة الدولة الأيديولوجية- المدرسة- والتي تسير بالأيديولوجيا حيث تستطيع المدرسة من خلال المناهج والمقررات الدراسية نشر القيم والمعتقدات السياسية والثقافية للأيديولوجيا المسيطرة، من هنا فإن المدرسة تلعب دوراً في تدعيم النظم السياسية الجديدة التي تأتي بعد الثورات أو الصراع السياسي الطائفي والحروب التي يترتب عليها تغيرات جذرية في بنية وتوجه النظام السياسي.

أولاً: المشهد العربي المعاصر

شهد الوطن العربي في السنوات الخمس الماضية تحركات ثورية جماهيرية أطلق عليها فيما بعد "ثورات الربيع العربي" بدأت بتونس وتلتها مصر ثم اليمن وبعدها ليبيا وسوريا، ورغم أن الجماهير لعبت دوراً رئيسياً في هذه التحركات إلا أنها اختلفت في نتائجها. فإذا بدأنا بتونس التي نجحت في إنهاء المرحلة الانتقالية وأستكملت مقومات التحول الديمقراطي، وكان الفضل الأول في هذا النجاح للقوى السياسية اليسارية والإسلامية والليبرالية التي تفاعلت فيما بينها من خلال الصراع السياسي حتى أنجزت المرحلة الانتقالية دون تدخل الجيش التونسي في العملية السياسية مع طرف أو ضد طرف، وتأكدت طبيعته الاحترازية فيما حدث من صراعات بين القوى السياسية ولم يتدخل فيها بالمرّة وحافظ على طبيعته كجيش مهني محترف يعمل بانضباط كامل تحت راية الدولة الوطنية.

ولقد لعب هذا الوضع دوراً مهماً في تمكين القوى السياسية من التفاعل معاً حول طبيعة المرحلة الانتقالية وأهدافها وتشكلت هيئات سياسية وإدارية في بداية المرحلة الانتقالية كان لها دور في إدارة البلاد خلال هذه المرحلة دون أي تدخل من الجيش، وتم بالفعل وضع دستور جديد للبلاد وانتخاب رئيس

الجمهورية وكذلك البرلمان في إنتخابات نزيهة أدت إلى إستكمال مقومات التحول الديمقراطي الذي تنعم تونس الآن بثماره وتتفاعل قواها السياسية التي كانت من الذكاء بحيث حافظت على سلمية الثورة وحددت الإتجاه العام لها.

وقدمت مصر نموذجاً مختلفاً أسهم فيه الجيش المصري بدور أساسي كان له تأثير كبير على مسار الثورة، فرغم أن الجيش المصري مؤسسة وطنية تنسم بالانضباط والمهنية مثل الجيش التونسي، إلا أنها رغم تفرغها لمهامها العسكرية كانت في أوقات معينة ركيزة للحزب الحاكم ورئيس الجمهورية، كما حدث مع "أنور السادات" عندما إنفرد بالحكم في مايو 1971 مستفيداً من ولاء القيادات العليا للجيش الذي عاد إلى دوره الطبيعي بعد أن استقر الحكم لأنور السادات، ورغم هذا فإن الحكم كان يستعين بالجيش لإحكام قبضته على الحكم أكثر من مرة عندما كانت التحركات الجماهيرية توشك أن تهدد هذا الحكم، كما حدث في إنتفاضة- الخبز- يناير عام 1977 ونزول الجيش لإنهائها، وكما حدث أيضاً عندما إستعان "حسني مبارك" بالجيش عام 1986 في السيطرة على تمرد جنود الأمن المركزي، وعندما قامت ثورة 25 يناير ونجحت الضغوط الجماهيرية في خلع "حسني مبارك" رأس النظام، فإنه سلم السلطة للجيش الذي أعلن تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة زمام الأمور في البلاد.

وقد ساهم وضع الجيش كمؤسسة مهنية يستعين بها النظام وقت الشدة في تحديد مسار الثورة حيث خضع المجلس الأعلى للقوات المسلحة لابتزاز الإخوان المسلمين فأجرى تعديلات على دستور عام 1971 ثم أصدر إعلاناً دستورياً تم بمقتضاه إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية قبل وضع الدستور الجديد، وكان لهذا التوجه أثره في تغيير مسار الثورة عندما فاز الإخوان المسلمين بأغلبية البرلمان ونجح مرشحهم للرئاسة الدكتور محمد مرسي ودخلت البلاد في أزمة حادة إنتهت بتدخل الجيش في حسم الصراع عندما أعلن اللواء عبد الفتاح السيسي خريطة طريق بحضور ممثلين للتيارات السياسية المختلفة، وفئات المجتمع وطرح خريطة الطريق التي تشمل تعديل دستور 2012 وإنتخاب رئيس جديد هو المشير عبد

الفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة في ذلك الوقت ولم تكتمل المرحلة الإنتقالية حتى الآن حيث لا تزال الإنتخابات البرلمانية تنتظر تعديل قوانين الانتخاب وهكذا إختلف مسار ثورة 25 يناير في مصر عن مسار الثورة في تونس نتيجة لإختلاف طبيعة ووضع الجيش ودوره في كل من البلدين.⁽¹⁾

ويختلف هذا الوضع كلية عن الحال في اليمن، حيث لا ينفرد الجيش اليمني بإحتكار السلاح بل توجد إلى جواره قبائل مسلحة تكاد يكون لكل منها جيشه الذي يحي مصالحه ويتحكم في المناطق التي توجد بها هذه القبائل وكانت هذه الازدواجية سبباً في تعثر الثورة اليمنية رغم الحضور الجماهيري الكبير فيها، ولم تتحقق أياً من مهام المرحلة الإنتقالية حتى الآن بل شهد مطلع عام 2015 صراعاً ضد شرعية السلطة القائمة من جماعة "الحوثيين" وأدى ذلك إلى صراع طائفي في الأساس للوصول إلى السلطة، ومازال الصراع قائماً لأن. أما المثال الرابع فهو ليبيا التي لم يكن يوجد فيها جيش وطني بالمعنى الحقيقي للكلمة، بل كانت هناك كتائب مسلحة يخضع كل منها لأحد أبناء القذافي أو أعوانه، وعندما إنتفض الشعب في ليبيا مستهدفاً الثورة فإن التدخل العسكري الأجنبي كان العامل الحاسم في إسقاط النظام دون القدرة على بناء نظام سياسي جديد حتى الآن بسبب هذه الوضعية لتعدد الكتائب المسلحة دون وجود جيش وطني على إمتداد الأرض الليبية، ويختلف الوضع في سوريا عن كل النماذج السابقة، حيث حرص "حافظ الأسد" على أن يكون الجيش من طائفته العلوية وكان من الطبيعي عندما تحركت المعارضة الوطنية ضد عائلة الأسد وسعيها للثورة أن يقاوم هذا الجيش الطائفي بكل شراسة دفاعاً عن النظام حتى يقضي على التحركات الوطنية في كل أنحاء سوريا. هكذا كان لإختلاف طبيعة الجيش ودوره في بلاد ثورات الربيع العربي أكبر الأثر في تحديد مسار هذه الثورات.

كما يعيش العالم العربي لحظة تاريخية هامة على كافة الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ويأتي في القلب من تلك اللحظة التاريخية محنة التحول الديمقراطي، والتحول الديمقراطي هو التحول من نظام سلطوي

إستبدادي إلى نظام ليبرالي، وذلك في إطار مفاهيم النظم السياسية التي تميل إلى التقسيم الشائع بين نظم سلطوية إستبدادية ونظم ليبرالية، وهناك العديد من المؤشرات الدالة على محنة هذا التحول الديمقراطي، وهي مؤشرات كمية وكيفية في ذات الوقت.

ولما كان التحول الديمقراطي العربي بدأ إيقاعه يتسارع بعد أزمته من الجمود السلطوي، ولقد كان ذلك بتأثير من مطالب الداخل وضغوط الخارج، ولاشك أن ضغوط الخارج أصبحت لها اليد العليا في هذا التحول الديمقراطي المعقد، ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في إطار حربها الممتدة ضد الإرهاب والتطرف؛ عزمها على ممارسة الضغوط السياسية على البلاد العربية حتى تنتقل من السلطوية إلى الليبرالية والديمقراطية، وذلك في ضوء نظريتها الخاصة أن الدول السلطوية العربية تمارس القهر السياسي على شعوبها، وتحاصر الممارسات الديمقراطية لشبابها، وبالإضافة إلى ذلك تشيع فيها ثقافة إسلامية متطرفة- خطاب ديني متطرف- تؤدي في نهاية التحليل إلى سلوك وفعل الإرهاب مما يدعو إلى ضرورة تغيير نظمها السياسية.

وهنا تبدو محنة التحول الديمقراطي العربي، وذلك لأنه إذا كان هناك إجماع عالمي على أن عهد الثورات والانقلابات قد ولى وإنتهى، وأننا نعيش في عصر الإصلاح بكل تجلياته السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتربوية، فإن التحدي الحقيقي يكمن في أن معظم النظم السياسية العربية لن يحدث بصدها أي تغييرات جذرية، بل لابد من تغيير طبيعة نظمها السياسية حتى يحدث التحول الديمقراطي.⁽²⁾

وفي قلب العالم العربي تجد مصر نفسها في مرحلة التحول السياسي ذي الأبعاد التاريخية ويتوافر قدر كبير من الأمل أن تؤدي التغييرات المتلاحقة إلى ديمقراطية حقيقية وشاملة تخدم حقوق جميع المواطنين وتكون هكذا ديمقراطية ليبرالية بالمعنى الأمثل للمصطلح⁽³⁾ وذلك يتطلب البدء في بناء

المؤسسات الضرورية للنظام الديمقراطي وتقويتها من بين أهم التحديات التي تواجه مصر اليوم وبلدان ما سُمي بالربيع العربي (تونس، ليبيا، اليمن، سوريا)، وذلك بعد رفع شعار ثورة 25 يناير 2011 "عيش- حرية- كرامة إنسانية- عدالة اجتماعية" والذي عبر عن مطالب جماهير ثورة 25 يناير دون تمييز، حيث لم يفرق الشعاريين فئات وطبقات الشعب المصري وجماهيره المختلفة، ولم يقصرها على فئة سياسية أو إجتماعية بعينها، ولكن الثورة طالبت بتحقيقها بالتساوي من دون نقص ولجميع جماهير الشعب المصري الذي عانى لسنوات طويلة من دولة الاستبداد والقهر والتسلط السياسي.

وتعتبر ثورة 25 يناير ثورة شعبية سلمية متحضرة بدأت إنطلاقها الأولى على يد الشباب المصري في يوم الثلاثاء الموافق 25 يناير 2011، المتزامن مع الاحتفال بعيد الشرطة في البلاد، وذلك إحتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية والسياسية والتعليمية في ظل حكم نظام سياسي سلطوي وإستبدادي دام على مدار أكثر من ثلاثين عاماً متواصلة، ولعل من ساعد على نجاح الثورة المصرية نجاح الإرادة الشعبية التونسية في الإطاحة بالرئيس التونسي فيما عرف اصطلاحاً بثورة "الكرامة.. الأحرار.. الياسمين"، الأمر الذي أحيأ حلم الإصلاح والتغيير لدى الشباب المصري وأعاد بث الروح الثورية والغضب الشعبي من جديد.⁽⁴⁾

ولكن تلك الثورة النبيلة واجهت معضلة كبرى تمثلت أن من ثار ويطلب التغيير لا يحكم، ومن يحكم لم يكن له شأن يذكر بالثورة، وهو من- بحكم التصور أو المصلحة- لا يريد تغييراً، لا يريد للثورة أن تستمر لحين إستكمال أهدافها، بل أنه يعمل على إحتواءها ومحاصرتها، وهذا هو السبب أيضاً في أن التقدم المحدود جداً نحو تحقيق أهداف الثورة لم يأت إلا بعد وقت طويل نسبياً وكردة فعل لضغط جماهيري ضخم ومتكرر وصراعات قوى وصلت إلى صدامات عنيفة أزهدت في سياقها أرواح كثيرة من أنبل شباب مصر، وأصيب الآلاف من المواطنين.⁽⁵⁾

ثانياً: الأيديولوجية- المعنى والدلالة.

• حول إشكالية التعريف.

لعله يبدو عسيراً علينا أن نضع تعريفاً لمفهوم أصبح من كثرة التداول والشيوع يبدو وكأنه بديهية لا تحتاج إلى إيضاح أو تبيان، فليس بالإمكان تقديم أي تعريف لم يسبق أن اقترح وسُجل في مجموعة من الأفكار والنظريات الاجتماعية المعاصرة التي تتسع وتزايد في الوقت الراهن. فالإنسان أصبح يواجه يومياً سيلاً من التعريفات المتباينة حول مفهوم الأيديولوجية، فهناك من ينكر وجودها أصلاً، وهناك من يطرحها على إعتبار أنها لصيقة بالفكر الماركسي دون سواه، وهناك من يتحدث ليل نهار بالأيديولوجيا، ويدعى في ذات الوقت أنها تؤدي إلى التعصب... الخ.⁽⁶⁾

إن الأيديولوجيا كتعريف يرتبط إرتباطاً وثيقاً بمن يطرحه ويدافع عنه، وكذلك بمن يروج له، ومن هنا فإن الحديث حول تعريف الأيديولوجيا لا يمكن أن يكون حيادياً وبشكل موضوعي، لأن الأيديولوجيا هي معرفة مكتسبة من خلال معايشة الواقع الاجتماعي والتعرف على آلياته. ومن هنا فإننا نعلن منذ البداية أن الحياد فكرة مستبعدة أصلاً، لأنها لا تحترم عقول الناس وذواتهم. وإن كنا نعلن الانحياز إلى تعريف ما يعبر على الأقل عن مجمل الأفكار والمبادئ الخاصة بنا وبتموحياتنا وآمالنا، فإننا نحاول أيضاً أن نبرهن على المستوى الآخر، على أن هؤلاء الذين يوجهون سهام النقد لنا بحجة أننا منحازون إلى هذا الرأي أو ذاك، هم حينما يفعلون ذلك فإنهم يعبرون بوعي أو بدون وعي عن أيديولوجيتهم ومجمل أفكارهم، سواء أعلنوا ذلك أم أبوا.⁽⁷⁾

والأيديولوجيا هي رؤية للكون ذات أصول إجتماعية- تاريخية، وهي نسق للأفكار محددة بشروط مجتمعة من أهمها: علاقات الإنتاج والتي تعبر عن مصالح طبقية معينة، تؤثر على تفكير وشعور وأفعال البشر، وما يقابلها من معايير سلوك ومواقف وقيم. وأفكار الطبقة السائدة هي في الغالب الأعم أفكار المجتمع، فالطبقة التي تملك السلطة المادية هي في الوقت نفسه تملك السلطة الروحية،

فالأيديولوجيا مضموناً وشكلاً مشروطة حسب وظيفتها في مجتمع تاريخي محدد وبالذات في علاقة الملكية.⁽⁸⁾

وتقود أهمية هذا التعريف إلى أن الواقع الجزئي... هو نقطة البداية للأيديولوجيا ولأنها تبدأ من الواقع فهي ليست زائفة، وحتى لو كانت تصورات مجردة، فهي تدخل في صراع مع الواقع، أي مع العلاقات الإجتماعية القائمة.⁽⁹⁾ ويمكن أن تفهم الأيديولوجيا من هذا المدخل على أنها: "الوسيط الذي عبره يصنع البشر تاريخهم كمثلين واعين، أي مرجعها هو الأشكال التي يصبح فيها البشر واعين لهذا الصراع بين قوى وعلاقات الإنتاج ويكافحونه".⁽¹⁰⁾

ومن خلال ذلك نقول أن الأيديولوجيا تمثل إنعكاساً للوجود من منظور المصالح الطبقيّة ككل- كجملة الأشكال الأيديولوجية- تعتبر الأيديولوجيا منظومة من أفكار وآراء طبقة أو فئة إجتماعية محددة... وكشكل خاص للنشاط الفكري، تعتبر الأيديولوجيا السلاح النظري للطبقات، وفي ذلك تكمن وظيفتها الإجتماعية. كما أن الأيديولوجيا هي جملة الآراء الممنهجة نسبياً، التي يعتبر ارتباطها الوظيفي مع مصالح وطموحات فئة إجتماعية سمتها المميزة، وتدخل فيها أفكار نشأت وانتشرت على أرضية التجربة التاريخية والشروط الحياتية للفئة الإجتماعية المعنية، من أجل وصف الواقع وتقييمه، كما تدخل فيها التوجهات السلوكية المشتقة من هذه الأفكار.⁽¹¹⁾

يتضح لنا أنه من الصعب جداً الوصول إلى تعريف شامل يستنفذ الأيديولوجيا حقاً. فالتعريف يجب أن يعبر عن جوهر الظاهرة المدروسة، لأن هدفه هو الوصول إلى معرفة معمقة لها. وفي موضوع كالذي نحن بصدده يمكن أن يكون تحديد الأيديولوجيا كوعي ذاتي للمجتمع (لطبقة أو فئة إجتماعية) تعريفاً مقبولاً ومعبراً. وهذا التحديد نابع من تحليل أصل الأيديولوجيا، والصفة النوعية التي تميز طريقة عكسها للواقع، وعناصرها، وتشجيع الدراسة ودور الأيديولوجيا في حياة المجتمع على مثل هذا التعريف. وربما أيضاً كان الجانب

الوظيفي هو الذي يمكننا بالدرجة الأولى من فهم السمة الجوهرية للأيدولوجيا، وتعيين مكانها بين سواها من مجالات الوعي الإجتماعي.⁽¹²⁾

ثالثاً: التربية- المدرسة والأيدولوجيا.

ويتضح مما سبق أن البنية الفوقية، تصدر عن مجمل الحياة الإجتماعية أما الأيدولوجيا فإنها تعبر عن حاجات ومصالح فئة ما من الفئات الإجتماعية، كهذه الطبقة أو هذا الجيل، أو هذه الثقافة الخاصة بفئة إجتماعية ما. والفرق هنا بين البنية الفوقية والأيدولوجيا، هو أن الأولى تصدر تلقائياً وعفويّاً عن شروط الحياة الإجتماعية في لحظة من لحظات التطور الإجتماعي، على حين أن الثانية لا تنشأ إلا لتعبر إرادياً بصورة مقصودة عن حاجات فئة إجتماعية أو طبقة ذات ثقافة خاصة بها⁽¹³⁾، والتربية هي جزء من البنية الفوقية، وهي تعبير عن الأيدولوجيا في جانبها المعرفي الممارس والمُلقن للمتعلمين، حيث تصير نمطاً للثقافة وللحياة وللقيم مرتبط أوثق بالإرتباط بالبناء الفوقي، وهو تعبير أيدولوجي عن الأيدولوجية السائدة، إلا أن التربية بإعتبارها جزءاً من البنية الفوقية وتعبيراً أيدولوجياً لها، تتمتع بإستقلالية نسبية تتيح لها حرية الحركة بقدر ما. إن أي فكر تربوي وأية ممارسة تعليمية تعبر بالضرورة عن فئة أو طبقة أو مجتمع، وتخدم مصالحها، بل أن أي فكر أو ممارسة إجتماعية هو في حقيقته تعبير عن مصالح فئة أو طبقة أو مجتمع، ومن ثم فإن القضية في النهاية هي أن تختار بين مصالح الغالبية أو الأقلية.

ومن خلال ما سبق، نستطيع القول أن التربية تعد حمالة لفكر الطبقة السائدة- الأيدولوجيا السائدة- وهي في ذات الوقت ومن خلال إستقلالها النسبي في البنية الفوقية تحمل الفكر الثوري المناهض للأيدولوجيا السائدة، من خلال المدرسين والطلاب والإداريين... الخ. ومن هنا أيضاً فإن التربية عامة والمدرسة كمؤسسة تربوية خاصة، تعد إحدى وسائل الأيدولوجيا السائدة أو المناهضة، وليست محايدة أو موضوعية كما يحاول إيهامنا منظرو نظرية "التفريغ الأيدولوجي" الذين لم يجدوا في النظريات الإجتماعية الغربية المعاصرة حلاً

لمشكلات الواقع الإجتماعي، فيحاولون إضفاء الشرعية على مقولاتهم، بإضفاء أيديولوجيتهم البرجوازية، والتي تهدف في التحليل الأخير إلى المحافظة على الأوضاع وتثبيتها وتكريسها.

والتربية- المدرسة- باعتبارها وسيطاً يتم فيها إنتشار المعرفة والقيم... هذه الصورة عن التربية هي ما تبدولنا من الوهلة الأولى، في حين أننا لو تعمقنا في التحليل أكثر، سنكتشف أن هذه المعرفة والقيم ليست حيادية، فتأكد أن التربية- المدرسة- محايدة، هو بحد ذاته أيديولوجيا تقدم لنا. وهنا إذن تتم عملية أدلجة للمعرفة والقيم التي يتم تلقيها للطلاب. وهذا الأمر يتم بشكل غير مباشر ومستتر. ولو ذهبنا أبعد من ذلك ونظرنا إلى المدرسة من خلال وجودها الإجتماعي، تنظيمها، علاقات التنشئة الإجتماعية فيها، والتي تميزها بإعتبارها مؤسسة إجتماعية، نجد أنها تعيد إنتاج العلاقات الإجتماعية القائمة في المجتمع الطبقي، كما تعيد عملية التحكم بها. فالمدرسة تؤكد أن المعرفة التي تقدمها للأفراد تساعد على المشاركة في قيادة المجتمع. كما أن المدرسة كمؤسسة إجتماعية وتعليمية تقدم في أن واحد المعرفة والقيم التي تبثها وتضفي عليها علاوة على ذلك طابع وصفة الشرعية. ومن هنا، فليست المدرسة كمؤسسة إجتماعية وتعليمية مجرد وسيط (محايد) لنشر المعرفة والقيم- الأيديولوجيا، أو مكان يتم فيه الاتصال ما بين المعرفة والطلاب، بل هي فوق ذلك كله تعبير عن الأيديولوجية السائدة والمكونة لطبيعة النظام السياسي، وإحدى الأدوات المهمة لنشرها والتبشير بها.⁽¹⁴⁾

ومن هنا فإننا لا نستطيع أن نعالج مسألة الأيديولوجيا، دون الأخذ بعين الاعتبار مؤسسات التنشئة المختلفة وعلى رأسها المدرسة. فالأيديولوجيا لا تقدم في مجرة من الأفكار بل هي تنضوي ضمن مؤسسات، وتمر عبر مؤسسات النشر والتربية والإعلام الجماهيري. ولذلك فإن هذا يستلزم منا- ضمن ما يستلزم- أن نتعرض لموقف المدرسة والتربية في مجتمعات الصراع والتحولات السياسية الكبرى.

• المدرسة أخطر أجهزة الدولة الأيديولوجية⁽¹⁵⁾.

تعد المدرسة في المجتمع الرأسمالي المتقدم والمتخلف على السواء أخطر أجهزة الدولة الأيديولوجية والتي تسير بواسطة الأيديولوجيا، وليس بواسطة العنف، وهذا الأمر يجعلنا نتطرق بإختصار إلى توضيح سلطة الدولة وجهاز الدولة وأجهزة الأيديولوجية، منها التربية عامة، والمدرسة على وجه الخصوص. ولا بد هنا من الأخذ بعين الاعتبار، ليس فقط التمايز بين سلطة الدولة، وجهاز الدولة، بل وكذلك حقيقة تبرز إلى جانب جهاز الدولة القومي، دون أن تذوب فيه، هذه الحقيقة هي: أجهزة الدولة الأيديولوجية، والسؤال الآن: ما هي أجهزة الدولة الأيديولوجية؟

إنها لا تذوب في جهاز الدولة القومي، ونؤكد هنا أن جهاز الدولة (ج.د) في النظرية الماركسية- حسب مقولة التوسير- يحتوي على الحكومة، الإدارة، الجيش، فصاعداً جهاز الدولة القومي، قمعي بمعنى أن جهاز الدولة "يسير بواسطة العنف" بعض أجزائه على الأقل (إذ أن القمع الإداري مثلاً قد يكتسي أشكالاً غير جسدية"⁽¹⁶⁾).

ويحدد "لويس التوسير Louis Althusser" أجهزة الدولة الأيديولوجية بعدد معين من الحقائق التي تبرز للمراقب المباشر بشكل مؤسسات مميزة وذات إختصاص معين وهي: جهاز الدولة الأيديولوجي (ج. د. أ) الديني (المؤسسات الدينية)، المدرسي (نظام التعليم العام والخاص)، العائلي، الحقوقي، السياسي (النظام السياسي، بما فيه مختلف الأحزاب، النقابي، الإعلامي)، (صحافة، راديو، تليفزيون... الخ)، الثقافي (آداب، فنون، الخ)، ويمكن القول بأن أجهزة الدولة الأيديولوجية تتميز عن جهاز الدولة القومي للأسباب التالية.⁽¹⁷⁾

يمكننا في المستوى الأول، أن نلاحظ أنه في حين يوجد جهاز دولة (قمعي) واحد، توجد أجهزة دولة أيديولوجية متعددة، وعلى إفتراض أن ثمة وحدة تضم هذه الكثرة من أجهزة الدولة الأيديولوجية في جهاز الوحدة، فإن الوحدة تصعب رؤيتها بشكل مباشر.

ويمكننا في المستوى الثاني، أن نلاحظ أن جهاز الدولة (القمعي) الموحد، ينتمي بمجمله إلى القطاع العام- الدولة- في حين أن القسم الأكبر من أجهزة الدولة الأيديولوجية (في تشتهها الظاهر) تنتمي بالعكس إلى القطاع الخاص، فالمساجد والكنائس، الأحزاب، النقابات، العائلات، بعض المدارس، معظم الصحف، المشاريع الثقافية... الخ كلها أجهزة خاصة.

إن ما يميز ج.د.أ عن جهاز الدولة (القمعي) هو الاختلاف الأساسي التالي: أن جهاز الدولة القمعي "يسير بواسطة العنف" في حين أن أجهزة الدولة الأيديولوجية تسير بواسطة الأيديولوجيا، ونستطيع أن نحدد أكثر وذلك بتعديل هذا التمايز فنقول: إن كل جهاز دولة قمعياً كان أم أيديولوجياً يسير في نفس الوقت بواسطة العنف وبواسطة الأيديولوجيا، ولكن إختلاف مهم جداً، يمنع المزج بين أجهزة الدولة الأيديولوجية وجهاز الدولة (القمعي). ذلك أن جهاز الدولة (القمعي) من جهته، يسري بشكل غالب بواسطة القمع (بما فيه الجسدي)، مع سيره بشكل ثانوي بواسطة الأيديولوجيا. وليس هناك جهاز محض قمعي والأمثلة كثيرة: يسير الجيش والبوليس أيضاً بواسطة الأيديولوجيا. وذلك لتأمين تلاحمهما الخاص، وفي نفس الوقت إعادة إنتاجهما، بالإضافة إلى "القيم" التي يفرضانها على الخارج.

وبنفس الطريقة السابقة، ولكن بشكل معكوس يجب القول بأن أجهزة الدولة الأيديولوجية من جهتها تسير بشكل غالب بواسطة الأيديولوجيا، ولكن مع سيرها بشكل ثانوي بواسطة القمع، ولو بنسبة ضئيلة (ليس هناك جهاز محض أيديولوجي). وهكذا فإن المدرسة والمسجد والكنيسة (تنشء، كهنتها ورعاياها بطرق لا تخلو من العقوبات، الطرد، الانتقاء، الامتحانات، الرسوب... الخ).

إننا نعتقد بأن الجهاز الأيديولوجي المدرسي هو جهاز الدولة الذي وضع في مركز التشكيلات الرأسمالية الناضجة، إثر صراع طبقي سياسي وأيديولوجي عنيف، ضد جهاز الدولة القديم المسيطر، والكنيسة في أوروبا، والمسجد عامة في الشرق، فمثلاً بعد تولي "محمد علي" حكم مصر ومحاولته تحديثها وفق النموذج

الفرنسي خاصة والغربي عامة، وتغيير بنيتها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، إعتد على المدرسة، ونظام التعليم، وترك المسجد، نظام التعليم الديني (وبالاحظ هنا أن الصراع كان سليماً وضعيفاً من قبل المؤسسة الدينية لإخفاقها في تحقيق مطامح الأمة) وإعتماده للمدرسة كان يقف خلفه أسبابه الأيديولوجية. هذا على الرغم من أن الرأسمالية تحاول أن تظهر أمام الطبقات التي تستغلها أن المدرسة ليست هي جهاز الدولة الأيديولوجي المسيطر في التشكيلات الرأسمالية، وأن المسيطر هو جهاز الدولة الأيديولوجي السياسي.

ولكن هناك أسباب وجمة تجعلنا نعتقد بيقين بأن الرأسمالية- البرجوازية- قد إعتدت الجهاز المدرسي كجهاز دولتها الأيديولوجي رقم واحد، أي المسيطر، والذي حل في الواقع بوظائفه مكان جهاز الدولة الأيديولوجي القديم المسيطر- الديني- وذلك على الرغم من تصدر جهاز دولتها الأيديولوجي السياسي المسرح- ويمكننا أيضاً أن نضيف أن وحدة المدرسة قد حلت مكان وحدة- المؤسسة الدينية، والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان: لماذا يقدم الجهاز المدرسي في الواقع مكان جهاز الدولة الأيديولوجي المسيطر في التشكيلات الإجتماعية الرأسمالية وكيف يسير؟

إن ثمة جهاز دولة أيديولوجي، يلعب دوراً مسيطراً، على الرغم من أن أحداً لا يعير إهتماماً، لموسيقاه، فهي صامته، إنها المدرسة، التي تأخذ الأطفال منذ الطفولة من كل الطبقات الإجتماعية، وتلقنهم منذ نعومة أظفارهم، بالطرق الحديثة أو القديمة "أصول التصرف" الملتحم بالأيديولوجيا المسيطرة. وذلك من خلال سنوات يكون فيها الطفل محاصراً بين جهاز الدولة العائلي، وجهاز الدولة المدرسي، وأكثر "طوعية وخنوعاً" للمواد الملتصقة بالأيديولوجيا المسيطرة (الحساب، التاريخ الطبيعي العلوم، الآداب) أو للأيديولوجيا المسيطرة في حالتها الصامته (الأخلاق، التربية، الفلسفة، المنطق) ثم حوالي السنة السادسة عشرة يتساقط جزء كبير من الأطفال في الإنتاج، إنهم العمال أو الفلاحون الصغار، ويتابع الجزء- القسم الآخر من الأطفال دراسته، ويجتاز

بأي ثمن مرحلة ليقع في الطريق ويستعيز عن ذلك بمراكز الكادرات المتوسطة والصغيرة، المستخدمين، الموظفين المتوسطين والصغار، البرجوازيين على إختلاف أنواعهم. ويواصل القسم الأخير ليقع شبه عاطل عن العمل أو ليخرج، بالإضافة إلى مثقفي العمل الجماعي "وكلاء الاستغلال" (رأسماليون تقنيون) "وكلاء القمع" (عسكريون، رجال بوليس، سياسيون، إداريون... الخ) ومحترفوا الأيديولوجيا (كهان على إختلاف أنواعهم ومعظمهم مدنيون "مثقفون").⁽¹⁸⁾

إن كل قسم، يقع، يسقط في الطريق يحظى بالأيديولوجيا التي تناسب قدراته، والدور الذي عليه أن يلعبه في المجتمع الطبقي: دور المستغل (بوعي مهني، أخلاقي، مدني، وغير مسيس إلى حد بالغ)، ودور وكيل الاستغلال (معرفة كيفية إعطاء الأوامر، وأصول التكلم والتصرف مع العمال: العلاقات الإنسانية)، وكلاء القمع (معرفة كيفية إعطاء الأوامر وفرض الخضوع، بدون مناقشة، أو معرفة التحكم بديماجوجية وفصاحة القواد السياسيين)، أو محترفوا الأيديولوجيا (معرفة معالجة الوعي بإحترام، أي بالحقد، بالتشهير، وبالديماجوجية الملائمة)، كل ذلك متوافق مع لغة الأخلاق، والفضيلة الرأسمالية- البرجوازية.

رابعاً: تبدل أيديولوجيات المناهج الدراسية.

تحتل المدرسة حيزاً هاماً في البنية الفوقية للمجتمع، وتعد ركناً أساسياً من أركان الأيديولوجيا السائدة لأي تغييرات سياسية جديدة تحدث عقب الثورات السياسية أو الانقلابات أو الحروب والصراعات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى إعتلاء نظام سياسي جديد سُدّه الحكم في البلاد، وتلك الأيديولوجية هي أيديولوجية الطبقة أو الطبقات الحاكمة، حتى أن (جان بوتيه) أعتبر المدرسة طفل الدولة الذي يرضع من لبان العلاقات الإقتصادية والإجتماعية، ورأى فيها أداة إعداد أدوات العمل مستقبلاً من جهة أولى، وأداة الحفاظ على الأيديولوجية الرسمية- الجديدة- من جهة ثانية، وذلك الرأي يتفق مع أفكار وآراء (لويس التوسير) الذي سبق الإشارة إليه.

ومن بين عناصر هذه المؤسسة العامة (المدرسة)، يبرز "الكتاب المدرسي" كعنصر رئيسي يتمحور حوله الأداء التربوي والتعليمي، والإدارة البشرية في العملية التعليمية والتربوية: المعلم، والتعليم، وكذلك الأداة المادية والأسلوب الإداري، مما يدفع إلى القول بأن "الكتاب المدرسي" هو المكون الرئيسي في العملية التربوية والتعليمية برمتها.

وهذا القول لا يتنافى مع الميل المتعاضم إلى إعتبار المربي- المعلم- صانع النسق الأيديولوجي وإن كان يحدد من المغالاة فيه وهي المغالاة التي جعلت (لويس التوسير) يعد الجهاز الأيديولوجي للتربية، هو الجهاز المتحكم في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

وإذا كانت التكنولوجيا قد جددت في علوم التربية أيما تجديد، لكن ذلك لم يقلل حتى اليوم من أهمية "الكتاب المدرسي"، حيث لا يزال يعتمد في شتى الطرائق كوسيلة تربوية فضلى وأولى، حتى يمكننا أن نقول: أن الكتاب المدرسي قد ظل منذ أطلق (كومينوس) أسطورة المدرسة، وعبر كل ما عرفته التربية من تطور وتجارب، العصب التربوي الحساس والأساسي. إن الطالب ليكتسب من الكتاب المدرسي قدرًا مهمًا من المعارف، ومن معتقدات المجتمع، التي قد يغيرها أو قد لا يفعل فيما بعد، كما أن المربي- المعلم- في وطننا العربي لا يزال يكتفي في أغلب الأحيان بالكتاب المدرسي، فلا يستخدم القراءات الإضافية المتعلقة بمهنته، مما يعظم ويُعلي من قيمة الكتاب المدرسي لدى قطبي التربية: المعلم والمتعلم.⁽¹⁹⁾

وعلى الرغم مما سُمي (ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورياً) فإن التغيرات السياسية التي أعقبت تلك الثورات والحركات الاجتماعية- الاحتجاجية- التي أدت في نهاية المطاف بالإطاحة فقط برأس النظام وأعوانه وإستبدال تلك الرؤوس والأعوان بآخرين، إلا أن حالة الاستقرار لم تستتب بعد ولم يجر الكثير من التغيير على نظم التعليم وتحديدًا المناهج الدراسية متمثلة في الكتاب المدرسي، وأن التغيرات التي جرت كانت قليلة وشكلية ولم تتعرض بعد للمضامين الفكرية والسياسية والمعرفية داخل المناهج الدراسية والكتب

المدرسية. حيث أن الصراع مازال قائماً للآن في كل من ليبيا وسوريا واليمن، ولم تستقر الأوضاع إلى حد ما إلا في تونس ومصر.

ومن هنا فإن حالة المجتمع المصري ستكون موضوع إهتمام الورقة الأساسية، وذلك من خلال رصد التغييرات والتحولات السياسية وعلاقتها بتبدل أيديولوجيا المناهج الدراسية والكتاب المدرسي تحديداً، خلال النصف قرن المنصرم مع التركيز على ما تم بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو 2013.

فعلى صعيد المناهج والمقررات الدراسية، التي تم تغييرها في أعقاب ثورة 23 يوليو 1952، فقد تبلورت وتجسدت أيديولوجية النظام السياسي الجديد والذي عبر عن توجهاته الجديدة من خلال صناعة المناهج والمقررات الدراسية التي تخدم أفكاره ومبادئه السياسية الجديدة والتي تجلت في نظرية "التوازن" في مواجهة نظرية "الصراع".

[1] ثورة 23 يوليو (1952-1974).

ونحن هنا لا نستطيع أن نتحدث عن مضمون المناهج الدراسية برمتها؛ لأن المناهج تحوي الخبرات والنشاط المصاحب للعملية التعليمية. والتفاعل الحادث بين طرفي عملية التعليم داخل جدران المدرسة وخارجها، وكذلك المسائل والمعينات التدريسية وغيرها...

ولذا فسوف يقتصر الحديث حول مضمون بعض المقررات الدراسية، والتي يتجلى فيها الموقف الأيديولوجي بوضوح تام، وهي مقررات الدراسات الإنسانية والإجتماعية، كالمواد الإجتماعية والتربية الوطنية والدراسات الفلسفية والإجتماعية والنفسية لأنها وعاء أيديولوجي لمجمل الأفكار والتوجهات السياسية والإجتماعية للنظام السياسي.

فلو تصفحنا الكتب الخاصة بالتاريخ والجغرافيا، وهي لها ما لها من دور فعال في هذا الجانب، وجدنا أنها كانت تسقط تماماً كل ما يتصل بالتاريخ العربي الحديث إضعافاً لمقومات الوعي بالوحدة العربية والتقليل من شأن حركة

النضال الوطني ضد قوى الرجعية والاستبداد إلهاماً للطلاب بأن العدو الحقيقي هو الاستعمار الخارجي فقط، وليس أيضاً تلك القوى المرتبطة في الداخل والتي تخدم على مصالحه من خلال تحقيق مصالحها هي في داخل الوطن.

وفي الخمسينيات شهدت مناهج التعليم الثانوي موقراً جديداً بأسم "المجتمع المصري"، كان الهدف منه تدريب الطلاب على عملية البحث والتفكير العلمي والتحليل لجوانب ومشكلات المجتمع بطريقة علمية دقيقة، ثم تحولت تحت وطأة المد القومي في أواخر الخمسينات إلى ما سمي "بالمجتمع العربي". وكان الشكل الخارجي لا غبار عليه من حيث ربط تفكير الطالب المصري بمقومات الأمة العربية، لكن هذا المقرر كان مع الأسف الشديد إيداناً بتحول خاطئ على طريقة التنشئة السياسية والقومية، فقد بدأ مفهوم "التلقين" و"الدعاية" و"الإعلان" يغلب ويسود بعيداً عن المنهجية العلمية والدراسة الحقيقية لمقومات المجتمع وأسس ومشكلاته.⁽²⁰⁾

لقد فهم رجال التربية، القائمون على المواءمة بين توجهات النظام السياسي، ومحتوى المقررات الدراسية "التربية القومية" عكس ما يدل عليه أسمها، إذ من الواضح أنها تهدف إلى التكوين والتنشئة التي تتفق والمجتمع كله، لكنها أخذت على أنها تربية "رسمية- حكومية" الهدف منها تبرير سياسة الحكومة وقراراتها، غير مدركين الفرق الواضح بين مهمة أجهزة الإعلام وبين مهمة المؤسسة التعليمية. ومن هنا فقد تحول محتويات تلك المادة إلى بوق للدفاع عن النظام السياسي، وتبرير سياسته الداخلية والخارجية.

ثم تحولت دراسة "المجتمع العربي" إلى ما يسمى بـ "التربية القومية" فأصبح الطلاب ينظرون إليها بالكثير من الاستهزاء والاستخفاف، لأنها لم تخرج عما تقدمه نشرات الأخبار في وسائل الإعلام المختلفة، وما يذاع حولهم من تعليقات رسمية، وفقد المعلمون حماسهم لتدريسها. وزاد الطين بلة أن أخرج هذا المقرر من دائرة المقررات التي يمتحن فيها الطلاب فينجحون أو يرسبون، وكذلك أخرج من دائرة "المجموع الكلي" للدرجات النهائية، وفي ظل نظام التعليم المصري

وسياسته، الذي يقتصر فيه التقييم على نتيجة إمتحان آخر العام وما يحصل عليه الطالب من مجموع درجات، سقط هذا المقرر من دائرة الاهتمام تماماً سواء من جهة الطلاب أم المعلمين أم أولياء الأمور، وأصبحت الحصص المخصصة له هدراً حقيقياً واستنزافاً للجهد والوقت.⁽²¹⁾

ولعل أخطر ما يتصل بهذا من نتائج أن ذلك المجال الذي ينبغي أن يسمع فيه الطلاب ما يتصل بهموم وطنهم ومشكلاته ونظمه وأهدافه وأيديولوجيته، هو مجال للعب والتزويغ، وهكذا تلتقي الأجيال الجديدة بوطنها في سنواتهم الأولى من مناخ بعيد عن الاحترام والتقدير.

وفي تقرير "اللجنة الوزارية العامة" عن سياسة التعليم والصادر عام 1965- (ص33)، جاء فيه، فيما يتعلق بتطوير المناهج الدراسية: ترى اللجنة ضرورة الاهتمام بتطوير المناهج على كافة مستويات التعليم، بحيث ترتبط بواقع المجتمع وإتجاهاته، وأهدافه الجديدة. وفي هذا الشأن تؤكد اللجنة أهمية العناية بالتربية الدينية، بوصفها أحد المقومات الأساسية للسلوك الفردي والتماسك الإجتماعي... وتوصي بتطوير أساليب دراسة الدين بما ييسر تفسيره وتبسيط أصوله، ليساير النمو العقلي للتلاميذ في مختلف مراحل التعليم... وهنا نجد أن اللجنة لم تجد إلا مدخل التربية الدينية لتعديل السلوك الفردي والإجتماعي، وأخيراً تقرر اللجنة بأن تتضمن البرامج الخاصة بالتربية الإجتماعية والرياضية، تربية السلوك الاشتراكي؟! والذي غاب على اللجنة الوزارية وعلى جهات الاختصاص كيف سيتم تربية السلوك الاشتراكي؟ هل من خلال مقولات نظرية إنشائية فقط؟ أم من خلال واقع فعلي يعيشه الطالب، ويرى فيه ضرورة التمسك بالسلوك الاشتراكي إن وجد؟!

وفي التعليم الجامعي أكدت اللجنة أهمية العناية بالدراسات الاشتراكية وتأصيلها، مع ربط مشاكل المجتمع بالحلول الاشتراكية- الميثاقية- وإجراء الدراسات التحليلية والمقارنة مع سائر الأنظمة الأخرى لبيان أهمية التطبيق الاشتراكي، وإعتبار هذه الدراسات أساسية في سائر الكليات الجامعية. بعد ذلك

خرجت أيضاً المقررات الدراسية الإنشائية، التي تحدثت عن القومية والاشتراكية، وإشترابية الإسلام... وأصبحت بديلاً موازياً لدروس إعداد القادة والكوادر في الاتحاد الاشتراكي، وتركزت في الجانب الدعائي والإعلامي... ولم تستطع أن تنفذ إلى عقول الطلاب أو وعيهم، وفي المقابل أيضاً وعلى أرض الواقع، لم يُسمح في مقرر مادة "التاريخ" لطلاب الصف الأول الثانوي في عام 1967، بتدريس الثورة الروسية، في حين اقتصر المقرر على دراسة الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، وتم إستبعاد تدريس الثورة الروسية بقرار وزاري، في حين أكدت أهداف مادة التاريخ للصف الأول الثانوي، أن الهدف من ذلك المقرر توعية الطلاب بحركات التحرر العالمية وكيفية ثورة الشعوب على سلطة حكم الفرد المطلق، ومقاومة الطغيان، ومن هنا لم يُسمح إلا بتدريس الثورة الفرنسية والأمريكية، وتم إستبعاد الثورة الروسية في عام 1967، وفي وقت كان الاتحاد السوفييتي يقف إلى جانب مصر وشعوب العالم الثالث بكل قوة وعزم، وكانت العلاقات المصرية السوفييتية في أحسن أحوالها!؟

وفي عام 1970، تم تعديل المناهج الدراسية مرة أخرى، في المراحل التعليمية المختلفة، وتم إضافة مادة "الإعداد القومي" لطلاب المرحلة الثانوية بأنواعها، وكانت بديلاً عن مقرر "التربية العسكرية" الذي ألغي لأسباب غير مفهومة في أعقاب هزيمة يونيو 1967، ولقد حوى المقرر الجديد على أربعة أقسام هي⁽²²⁾:

- موضوعات تساهم في تعبئة التلاميذ تعبئة سياسية.
- موضوعات خاصة بالدفاع المدني.
- بعض جوانب حركة الكشف والإرشاد.
- بعض مشروعات خدمة البيئة.

وتصدرت أهداف هذا المقرر العبارة التالية: "نظراً لظروف المرحلة التي تخوضها الأمة العربية- لاحظ أن هذا الكلام يأتي عام 1970- ودعماً للجهة الداخلية، وإستعداداً لإزالة آثار العدوان وتطهير أرض الوطن. قام المعنيون

بوزارة التربية والتعليم بوضع منهج "الإعداد القومي" لطلاب المرحلة الثانوية بأنواعها ودور المعلمين والمعلمات بهدف توعية الطلاب بالقضية الفلسطينية وأبعاد المعركة القادمة ومعرفة الدور الذي ينبغي أن يقوم به المواطن فيها، مثل أعمال الدفاع المدني والتمريض والإسعاف والتدريبات الكشفية والإرشادية وغيرها.

ونحن نعتقد أن تقرير هذه المادة لم يكن لظروف المعركة أو غيرها، كان هو مجرد ملء الفراغ الذي نشأ بإلغاء مادة "التربية العسكرية"، وإلا لماذا لم تُقرر هذه المادة من قبل؟ والمعركة التي بيننا وبين العدو الصهيوني لم تنشأ منذ عام 1967 فقط، وإنما هي حلقة من حلقات الصراع العربي الإسرائيلي، وتحدي القوى الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، القوى التحريرية في مصر والعالم الثالث الساعي نحو إيجاد مكان له تحت الشمس.

ويتضح لنا هنا، منطلق الأيديولوجية الرسمية في برامجها النقية، فهي تلغي مادة "التربية العسكرية" عقب هزيمة يونيو 1967، ولا تفسر لذلك، سوى الخوف من تجيش الشعب وتسليحه وتوعيته بأبعاد المعركة داخلياً وخارجياً، ومن هنا فإن تلك الأيديولوجيات لجأت إلى مثل تلك الوصفات التربوية التي يعدها أيديولوجيو النظام في المطبخ التربوي، في التصدي لتنشئته وإعداد جيل قادر على المشاركة في قضايا وطنه، والمساهمة في تحريره وإستقلاله.. إن الوسطية هنا فلسفة وسلوك، خوف من تسليح الشعب وخلق مقاومة شعبية حقيقية، والاكتماء بتسليحه ببعض المفردات اللغوية واللفظية والدعائية، والتي لا تعدو أن تكون تعليقاً على نشرات الأخبار، التي ملها المواطن ليل نهار.

ويجدربنا أن نختتم هذا الجزء بالقصة الشهيرة التي وقعت أحداثها عقب تجديد المحتوى لمقرر مادة "الفلسفة" لطلاب الثانوية العامة 1969. وذلك لكي

يتمشى المحتوى الجديد مع "الميثاق" ، وبحيث تتفق مادة "الفلسفة" مع اتجاهاتها والفلسفة التي تضمنها، وبحيث تعالج نواحي القصور في مناهج "الفلسفة" السابقة على هذا المنهج الجديد.

تبدأ القصة عندما أعلنت وزارة التربية والتعليم عن حاجتها إلى كتاب في "الفلسفة" يصلح لطلاب الصف الثالث في التعليم الثانوي العام. ووقع الاختيار على كتاب لأحد الأساتذة، الذي اجتاز المسابقة المقررة لذلك بنجاح، بعد اعتماد الكتاب من اللجان الفنية والمختصة في تفتيش الفلسفة بوزارة التربية والتعليم. ووفق المواصفات المحددة التي أقرتها الوزارة، ومن بينها ضرورة التعرض لآراء الفلاسفة الماديين والمثاليين والبرجماتيين أثناء مناقشة قضية العلاقة بين الفكر والواقع، والجبر والإختيار، والفرد والمجتمع، والفلسفة وصلتها بالحياة والمجتمع. وذلك إلى جانب توضيح موقف الميثاق من كل تلك القضايا السابقة. ولقد تم تأليف الكتاب في ضوء المعايير السابقة، وأجيز وطبع ووزع على المدارس الثانوية داخل مصر والأردن والصومال، وبدأ الطلاب في دراسته فعلاً.

ثم تقدم أحد مفتشي العموم بالوزارة وعضو لجنة التعليم "بالاتحاد الاشتراكي العربي" ، والمسئول عن تفتيش مادة "المجتمع العربي" بتقرير يطعن فيه بعدم صلاحية بعض فصول الكتاب، وهي الفصول التي تعالج مشكلة الحرية، والعلاقة بين الفكر والواقع وآراء الفلاسفة الماديين والوجوديين والبرجماتيين بصدد،ها، ويزعم أن هذه الفصول والمعالجة التي تمت فيها لا تتفق مع فلسفتنا القومية- الميثاقية- وأن دراسة المذاهب لا تتلاءم مع أيديولوجيتنا؛ لأننا لا نتفق فكراً مع الفلسفة الوجودية والبرجماتية والماركسية! ويطالب بحذف هذه

* هو الوثيقة الرسمية التي عبرت عن أيديولوجية النظام السياسي الجديد في توجيهه نحو ما سُمي بالاشتراكية العربية.

* هو التنظيم السياسي الوحيد بالبلاد والمعبر عن النظام السياسي الجديد وعن قوى الشعب العامة (العمال والفلاحين والمتقنين والطلبة والرأسمالية الوطنية).

الفصول من الكتاب، لكنه كان كريماً إلى حد أنه لم يطالب بمحاكمة المؤلف وذلك على الرغم من موافقة بعض أساتذة الجامعة المشهود لهم بالكفاءة الفلسفية والعلمية والمعروف عنهم الاختلافات في النزعات الفكرية والانتماءات الفلسفية، مثل د. زكي نجيب محمود ود. فؤاد زكريا وبعض مفتشي الفلسفة في وزارة التربية والتعليم مثل الأستاذ إسكندر بشارة، الذين أقرروا الكتاب بعد قراءته وفحصه.

وعلى الرغم من ذلك، فقد صدر القرار الوزاري إلى جميع مدارس الجمهورية العربية المتحدة بحذف هذه الفصول والأجزاء من الكتاب بصرف النظر عن آراء أساتذة الجامعة، وبصرف النظر عن آراء مدرسي الفلسفة في الوزارة وبصرف النظر أيضاً عن المنهج العلمي والضرورة الموضوعية، والاتساق مع أوليات الفهم البسيط لروح العصر. وتم تحويل الكتاب إلى "اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي" لتنظر في أمره، على الرغم من أن الوزارة قد أصدرت حكمها قبل أن تصدر اللجنة المركزية حكمها.⁽²³⁾

ولاشك أن تلك القصة والزخم الإعلامي الذي صاحبها عام 1970، يعد دليلاً على أن التعليم ليس مسألة فنية، بل هو قضية سياسية بالدرجة الأولى. ويعد كذلك برهاناً على أن النظام السياسي كان نظاماً يدافع عن أيديولوجية وسطية، لا جذرية فيها، فهو مع الاتحاد السوفييتي سياسياً، وضد تدريس الثورة الروسية، وضد تدريس الماركسية، التي تقوم الجامعة الأمريكية المتربعة في ميدان التحرير بوسط البلد بتدريسها، وهو ضد أمريكا، وضد تدريس البراجماتية، والوجودية، وهو فقط مع تبرير وليّ الحقائق لكي تكون المعارف كلها معارف ميثاقية 100%. إنه في الوسط الذي يدعوفيه إلى الانفتاح على العالم الخارجي على صعيد الفكر والثقافة، لكي نواكب روح العصر، ويحرم طلابنا من حق التعرف على الاتجاهات الفلسفية المعاصرة... وذلك لأنه أختزل القضايا الفكرية الكونية في الميثاق... لذلك كانت المناهج الدراسية ومحتوى المقررات الدراسية تجسيدا عن تلك الأيديولوجية السائدة... ولا يسمح بالخروج عنها.

[2] الانفتاح الإقتصادي- الاقتصاد الحر- (1974-2011).

كان التطوير في المناهج ومحتوى المقررات الدراسية، يأتي إستجابة للتحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، الحادثة في المجتمع، والتي تبلورت في عام 1974، في سياسة الانفتاح الإقتصادي وتكريس التبعية للنظام الرأسمالي العالمي فتبدلت أيديولوجية النظام السياسي، أصبحت هناك أيديولوجية جديدة، أخذت بدورها في تبديل وتغيير المناهج والمقررات والكتب الدراسية، ولو حاولنا أن نقدم تحليلاً لمحتويات بعض الكتب الدراسية، لاتضح لنا حقيقة ما نزعم.. وسنقدم أهم النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات التي تمت في هذا المجال.

(1) الدراسة الأولى: للأستاذ محمود أمين العالم: "ثلاثة نصوص وثلاثة مواقف في منهج تدريس الفلسفة لطلبة الثانوية العامة في مصر". ويتناول الأستاذ العالم الكتاب المقرر على الصف الثالث الثانوي- الأدبي وهو بعنوان "مسائل فلسفية" تأليف د. زكي نجيب محمود ود. أميرة حلمي ومطروود. نازلي إسماعيل حسن ود. عزمي إسلام- بالنقد كاشفاً عن المضامين الأيديولوجية المستترة والظاهرة في الكتاب وعلاقتها بالأيديولوجيا الرسمية والخطاب السياسي. فعلى الرغم من إقرار مؤلفي الكتاب بأن الفلسفة البراجماتية متأثرة بظروف المجتمع الأمريكي من محاولة التجريب والعمل نجده يتحيز لها تحيزاً واضحاً في مواقف مختلفة- نلاحظ أنه تم الاعتراض عليها في المقرر السابق والذي كان سائداً في نهاية المرحلة الناصرية- إلى درجة تبني منهجها كمياري في الحكم على القضايا الفلسفية الكبرى، حتى في مجال الفكر الإسلامي. ففي القضية التي تتعلق بصفات الله، من حيث قبولها على ظاهرها أو تأويلها، تزيمها لذات الله عن التجسيم والتشبيه، هذه القضية التي أثارَت خلافاً حادة، فضلاً عن دلالتها الفكرية والتاريخية، يطلق عليها الكتاب قوله: "وأياً كان الأمر فكلا الفريقين يعتقد أنه ليس لله وجوداً محسوساً- هكذا في الأصل- في العالم وأنه منزه على العالم

المحسوس". وهكذا بدلاً من تحديد دلالة هذا الإشكال الفلسفي- يتم طمسها بالتوفيق بين طرفيها.⁽²⁴⁾

وفي القضية الخاصة بالأفعال الإنسانية: هل الإنسان خالق لأفعاله كما يقول المعتزلة أم أن الأفعال تصدر عن الله وإن تكن مكسوبة من العبد، يعلق الكتاب قائلاً: "ولا نريد في الحقيقة أن ندخل في تلك النظريات الدقيقة عن طبيعة الفعل الإنساني، هل هو مكسوب من الله أم صادر عن قدرة إنسانية فطرها الله فينا، لأن النتائج واحدة، إن الإنسان مسئول عن أفعاله سواء تمت بفعله الخاص أو بفعل إلهي إكتسبه هو... ونلاحظ في هذا النص تجنب الدخول في الإشكاليات النظرية في كتاب عن الفلسفة- كما لوحظ تقليص الخلاف وتبسيطه وتجاهل دلالاته السياسية والفكرية والاجتماعية في مرحلته التاريخية، فضلاً عن الدعوة البراجماتية لحسم الإشكال الفكري والحكم بنتائجه.

وفي الفكر المعاصر يتدخل المنهج البراجماتي ليحسم الخلاف بين الماديين القائلين: "بجوهر مادي كمبدأ ميتافيزيقي" (هكذا في النص) وبين العالمين القائلين: "بجوهر روحي كمبدأ ميتافيزيقي للفكر" يتدخل المنهج البراجماتي ليطمس في الواقع حقيقة الخلاف ودلالاته قائلاً: "الغريب أن النتائج العملية التي تترتب على هذين المذهبين واحدة. فأصحاب الفكر الروحي يؤكدون أن الله وضع للعالم نظاماً دقيقاً. والماديون يقولون بأن هناك قوى طبيعية تنظم العالم، وفي الحقيقة، فهناك مشكلة مفتعلة بين الماديين والإلهيين، وهم يدلون على نفس الشيء بمسميات مختلفة.

وهكذا معيار النتائج العملية، والتحليل اللغوي للتسميات المختلفة تبقى كشفاً لوحدة المسمى، يتدخل المنهج البراجماتي والوضعية المنطقية لحسم أوضاع الخلاف التاريخي ذي الدلالة العميقة فكريباً وإجتماعياً، وكذلك بالتوفيق بين الطرفين، بل التسوية بينهما وإعتبار الخلاف "مشكلة مفتعلة- وهذا يخدم النظام السياسي الذي وفق بين طرفين، مصر وإسرائيل، وأعتبر الخلاف أساسه سيكولوجي محض، فكانت الاتفاقية، وكانت "كامب ديفيد"،

وكانت "الزيارة الميمونة"- وفي هذه النقطة بالذات تبرز لا تاريخية الفكر في هذا الكتاب، رغم الإقرار بتاريخيته على نحو عابر في الكتاب نفسه. والحق أن استخدام المنهج البراجماتي في تقييم بعض الخلافات الفلسفية لا يأتي ضمناً كما رأينا في المثالين السابقين، بل يقول الكتاب في الفصل الخاص بالبراجماتية أنها: "منهج مرن وليس محدوداً ويصلح تطبيقه في الفلسفات المختلفة، إنها دعوة للتوفيق بين مختلف المدارس والخلافات الفلسفية على أساس المنهج البراجماتي.. ألا يعني هذا ضمناً الدعوة إلى التعميم الشامل للفلسفة البراجماتية؟!".

كما يتعرض الكتاب للماركسية بالنقد العنيف، حتى إذا انتقل إلى عرض البراجماتية إذ بنا نجد كل النواقص التي ذكرها عن الأولى، نجد نقيضاً في (الثانية) فالبراجماتية منهج عمل تجريبي لا يجعل من النظريات إجابات نهائية- بل هي أدوات يستعان بها لتغيير العالم! وهي منهج متجه نحو المستقبل، نحو النتائج والآثار، بصرف النظر عن المبادئ الأولى الثابتة والمفولات، ولهذا فالحقائق والقيم متغيرة بتغير الخبرة الإنسانية ومرحلة التقدم العلمي، وقيمة أي فكرة تعتمد على نتائج تطبيقها وصحتها عملياً... ولهذا فالبراجماتية تعارض الميتافيزيقيا والفلسفات النظرية والفروض الوهمية، فضلاً عن هذا فهي تؤكد على أهمية العقل وتؤمن بقيمة الفرد- كما تؤمن بالديمقراطية، وترى أن الكون والعالم في تغير وصيرورة... الخ.

ونحن هنا لسنا في معرض خصومة فكرية، وإنما في مجال كشف دلالة منهج دراسي في مرحلة السبعينيات من تاريخ مصر، ومازال مستمراً حتى الآن. إن البراجماتية في هذا الكتاب لا تقدم فحسب كبديل للماركسية، بل تقدم في الحقيقة كمنهج شامل لكل الفلسفات، إنها تقدم على نحو يكاد تبشيراً صرفاً. والأکید أن ذلك المنهج التبشيري يتواءم تماماً مع أيديولوجية التبعية السائدة منذ مطلع السبعينيات وحتى الآن- ويقدم لطلاب المرحلة الثانوية- قبل دخولهم الجامعة مباشرة- الإطار النظري والفكري للتوفيقية الفكرية والسياسية. ويقدم

الخلافات الفكرية والسياسية والعقائدية على إعتبار أنها خلافات سيكولوجية وتافهة. فكل شيء جائز، وجاهز ومنجز.. إنه وجه أمريكا القبيح يقدم لأبنائنا مغلفاً بورق "سولفان" وعلى طبق من فضة في فترة من أخصب فترات عمرهم. فهل هناك أجمل وأنبل وأنفع من فلسفة كهذه؟!!

ولماذا لا تكون هذه الفلسفة البراجماتية، بل هذا الكتاب كله بمنهجية اللاتاريخية، وبتوفيقته، ومعاداته الفجة للماركسية، وطمسه وتغييبه للإشكالية الفلسفية، ثم أخيراً وأساساً ببراجماتيته التبشيرية- هو التعبير النظري الدقيق والصحيح عن مرحلة السبعينيات المستمرة في تاريخ مصر المعاصر. مصر "كامب ديفيد" و"الانفتاح الإقتصادي" و"التبعية الأمريكية"، والكتاب يقدم بل يبشر بالبراجماتية كرؤيا شاملة وكمنهج شامل، والكتاب نفسه يذكر أن البراجماتية متأثرة بظروف المجتمع الأمريكي.. والبراجماتية في الحقيقة هي: "الرؤية الأمريكية للحياة" التي تسعى السياسة الأمريكية بمختلف الوسائل إشاعتها في العالم أجمع: تنميظاً للثقافة العالمية- ودعماً للسيطرة الأمريكية على العالم. أليست تتفق دعوة هذا الكتاب- المقرر الدراسي- الفلسفي مع هذا الانتماء الجديد لمصر الرسمية منذ السبعينيات وحتى الآن؟! (25)

(2) الدراسة الثانية: للدكتورة نادية حسن سالم: "التنشئة السياسية للطفل العربي- دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية في مصر وسوريا والأردن ولبنان". وتهدف الدراسة إلى التعريف بالدور الذي تمارسه المدرسة في التنشئة السياسية، وذلك من خلال تحليل "الثقافة السياسية" المتضمنة في كتب المواد الإجتماعية والتربية القومية الموجهة إلى طلاب المرحلة الابتدائية من الصف الثالث إلى الصف السادس لعام 1981. ولقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج الكمية والكيفية من خلال المحاور التالية: (26)

1- الانتماء القومي.

ويقصد بذلك قضية الهوية، إلى أي الجماعات يشعر الأفراد بالانتماء والارتباط. وقد أظهرت نتائج تحليل المضمون الكمية، أن الكتب المدرسية المصرية

تؤكد فرعونية مصر بنسبة 54% وتؤكد الانتماء المصري بنسبة 30% بينما الانتماء العربي لا يشغل سوى 16% فقط من محتوى المواد الدراسية. كما أن الكتب الدراسية تؤكد فكرة الوطنية المصرية بوصفها شيئاً مستقلاً عن القومية العربية وعن القومية الإسلامية. فعلى سبيل المثال يؤكد كتاب "التربية القومية" للصف الخامس الابتدائي لعام 1981 ص:8: "أنت مصري وأنا مصري وكلنا مصريون، يحب بعضنا بعضاً، وطننا له تاريخ مجيد نفخر به ونعزبه".

2- مفهوم السلطة.

ويقصد به المفهوم السائد عن السلطة، هل هي سلطة مركزية أم هناك تمايز في الوظائف والأدوار؟ بمعنى تقسيم العمل في إطار المؤسسات السياسية. وهل كتب التربية القومية والمواد الإجتماعية تؤكد دور السلطة المركزية، وهي الحكومة التنفيذية، باعتبارها مصدر القرار في جوانب الحياة المختلفة للمواطن كافة؟ أم تؤكد دور المواطن والشعب؟ وتبين من التحليل الكمي أن 94% مما كتب عن الخدمات والسلطة السياسية يركز على دور الحكومة، بينما 6% فقط تركز على دور المواطن في الكتب المدرسية. وعلى سبيل المثال وبالنسبة للأسرة تنص كتب "المواد الإجتماعية للصف الثالث الابتدائي لعام 1981" - ص 59 على ما يلي:

- تضمن الحكومة العمل لكل فرد من الأسرة ليكسب عيشه منه.
- توفر الحكومة التعليم لكل مواطن في الأسرة.
- توفر الحكومة الحدائق والأندية ليلعب فيها أطفال الأسرة.
- توفر الحكومة المسكن الصحي للأسرة.

وفيما يتعلق بالحكم المحلي يؤكد الكتاب المدرسي في ص 13، 14 على أنه منحة من الحكومة وليس حقاً للمواطن، كما يتضح ذلك مما يلي: "لكي تشارك الحكومة أهالي القرى والمدن في الحكم، أنشأت في كل قرية أو مجموعة قرى مجلساً قروياً يعرف بـ "مجلس محلي القرية"، ويكرر الكتاب التالي في ص 132:

"الحكومة جعلت أعضاء هذه المجالس منتخبين إنتخاباً مباشراً على أن يكون نصف عددهم على الأقل من العمال والفلاحين". حتى الأحزاب السياسية والتنظيمات الحزبية، ما هي إلا عطاء من الحكومة مثال: "عملت حكومة الثورة على إيجاد تنظيم سياسي يضم قوى الشعب العاملة والعمال والفلاحين والفقراء والمثقفين والرأسمالية الوطنية غير المستغلة، كان الاتحاد الاشتراكي يضم هذه الفئات الوطنية، وأخيراً تقرر السماح بقيام الأحزاب السياسية وكلها تقوم بالعمل السياسي في ظل مبادئ السلام الإجتماعي والوحدة الوطنية والاشتراكية الديمقراطية".

3- الروح الجماعية.

أول ما يسترعي الانتباه أن كتب "التاريخ" تركز على دور الأفراد أكثر منها على دور الجماهير، وكأن المحور الأساسي للتاريخ هو الفرد وليس حركة جماعات. كما أن تدريس التاريخ يضيغ عليه طابع تدريس التاريخ الوقائعي. فمن النادر أن يوجد التاريخ الإقتصادي والإجتماعي والتاريخ الفكري. فالشخصيات التاريخية والسياسية الواردة في الكتب المدرسية- الصف السادس الابتدائي- هي ثمانية وخمسون قائداً أو زعيماً أو مناضلاً، وأكثر الشخصيات التي تناولتها الكتب الدراسية بالعرض والتحليل هي: محمد علي 5%، والخديوي إسماعيل 5%، وسعد زغلول 5%، صلاح الدين الأيوبي 4%، ثم مينا 4%، وتحتمس 4%، ومصطفى كامل 4%، جمال عبد الناصر 2%، وأحمس 2%، وأبو بكر الصديق 2%، وعمر بن الخطاب 1.5% وقطن 1.5%.

ويلاحظ أيضاً في كتاب "التاريخ" للصف السادس الابتدائي ص 48، 78 أن الشخصيات الفرعونية نالت أكبر قدر من التناول في المجموع، وكذلك "محمد علي" حيث عرضت الكتب تولية الحكم وإنجازاته كاملة. أما الرئيس أنور السادات فعرض الكتاب إذاعته لبيان الثورة في الإذاعة يوم 23 يوليو 1952، ثم ثورة التصحيح، والانفتاح الإقتصادي، وحرب أكتوبر 1973، ومبادرة السلام مع إسرائيل عام 1977.

4- مسئولية المواطن.

دور المواطن في المجتمع، تحمل الكتاب الدراسية مسئولية المشاركة في الدفاع عن المجتمع للنظام السياسي أو الجيش النظامي أو المقاومة الشعبية- ولا يوجد سوى فقرة واحدة عن دور المقاومة الشعبية في الحروب التي خاضتها مصر على مر تاريخها، فالمقاومة الشعبية ضئيلة جداً في مواجهة الحروب النظامية التي يخوضها الجيش. كما أن الكتب لا تشير إلى أي عدو لمصر بل تدعو إلى التعاون مع شعوب العالم. ولا تستعمل تعابير مثل كفاح، ثورة شعبية، جماهير، نضال، واتضح من التحليل الكمي لمضمون كتب "المواد الإجتماعية والتربية القومية" للصف الرابع الابتدائي لعام 1981 ص 126 ما يلي⁽²⁷⁾:

- أن مسئولية المشاركة في الدفاع عن المجتمع من واقع الجيش تمثل 84%، بينما المقاومة الشعبية 16% وذلك على مر التاريخ حتى منذ العصر الفرعوني، فعلى سبيل المثال وهي تتحدث عن تحتمس الثالث: أهتم تحتمس الثالث بجيش مصر، فزاد في عدده وعدته وقسمه فرقاص، يتكون منها قلب الجيش وجناحاه وزوده بالخيول والعجلات الحربية. والفقرة الوحيدة عن المقاومة الشعبية، كانت أثناء الحديث عن ثورة القاهرة الأولى، حيث أشار كتاب "التاريخ": "ها هم المصريون والقوات الفرنسية، رغم أن أسلحة المصريين كانت قديمة جداً، قتلوا أعداداً كبيرة من الفرنسيين وطردوهم من أجزاء عديدة من القاهرة.

وفي أثناء تعرض الكتاب لحروب 1956، 1967، 1973 يشير إلى الدور الذي قام به الجيش النظامي في الحرب مع إغفال دور المقاومة الشعبية "الحكومة تبذل جهوداً كبيرة لتزود قواتنا المسلحة بالمعدات والأسلحة الحديثة.

وتؤكد هذه المقررات الدراسية على تكوين الطالب البعيد عن تحمل المسئولية والمشاركة في قضايا المجتمع، بما يضمن الاستقرار السياسي للنظام السياسي. كما ظهر أن هناك إرتباطاً قوياً بين الأيديولوجيا السائدة ومضمون المواد الدراسية، فإعلان "سياسة الانفتاح الإقتصادي" وما يتبعها من إجراءات سياسية كقيام الأحزاب، مثل الإطار الفكري الذي تم في ضوئه تبديل

المناهج الدراسية في السبعينيات، خاصة مناهج المواد الإجتماعية، علماً بأن بعد "زيارة القدس" وتوقيع "إتفاقية كامب ديفيد" لم يعد هناك ذكر للصراع العربي الإسرائيلي، أو ذكر كلمة فلسطين، كما أن الخرائط التي طبعت من المعونة الأمريكية إستبعدت فلسطين من الخريطة. وحلت محلها إسرائيل.

(3) الدراسة الثالثة: للدكتور عبد الباسط عبد المعطي: "التعليم وتزييف الوعي الإجتماعي- دراسة في إستطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية"⁽²⁸⁾. والدراسة تهدف إلى معرفة ما إذا كان التعليم نظاماً، وعملية ومخرجات، يسهم في تزييف الوعي الإجتماعي للتلميذ؟ بجانب معرفة حالة التزييف من خلال إستطلاع المؤشرات الدالة على حالة زيفه. إن محاولة تزييف الوعي، وجعل التعليم حملاً للوعي الزائف، تعني إعادة إنتاج الأوضاع السائدة من خلال البرامج والمقررات التعليمية، للتعبير عن مصالح المسيطرين، وتعميق أيديولوجيتهم، وتبرير واقع الخاضعين؛ لإقناعهم بأن ذلك أمر طبيعي ولا مفر منه ليس من صالحهم تغييره. ولذلك، قام الباحث بتحليل مضمون مقرر "القراءة للصف السادس الابتدائي للعام الدراسي 1983/82". ومن خلال التحليل توصل إلى:⁽²⁹⁾

1- من الوصف الكمي لبعض أبعاد الموضوعات الدراسية، يمكن ملاحظة: تصوير العلاقات الأساسية في المجتمع وتدعيمها وإعادة إنتاجها، فالحاكم العسكري، والمسيطر الرجل، والتوجيه السياسي نحو الانفتاح، والصديق الولايات المتحدة، والقيم الأساسية لرأس المال، والمبادرة الفردية، والمطلوب السلام والوثام، والرضا، والتراضي بين الناس. ومع هذا فالوقوف عند ملامح هذا الوصف الكمي، لا تعبر عن جوهر المضمون والصور التي أعطاها للأشخاص والقضايا والمواقف.

2- بعض الملامح الكيفية للمضمون. يعكس المضمون بشكل واضح إتجاهاً سائداً يواكب الأيديولوجية الرسمية، والخطاب السياسي ودور الحاكم الفرد وأهمية الطبقات المسيطرة، وإعادة

إفتتاح قناة السويس، والصلح والسلام مع العدو الإسرائيلي، والاستثمار وأهمية رأس المال ورجال الأعمال... الخ، والأمثلة على ذلك كثيرة.

• سيطرة الرجل.

فقد كانت الصورة السائدة والدور الفعال للرجل، ورسمت الموضوعات صورة أخاذة متألفة له، حافلة بأوصاف مثالية تجاوزت الزمان والمكان، فقد أتى قائداً، مناضلاً جندياً، جسوراً، محرر الأرض، مدافعاً عن العرض، وحسن التصرف ذكياً، لمحاً مبادراً، عاملاً، فلاحاً، منتجاً، أميناً، محباً للعالم، شهماً حتى عندما يكون طفلاً.

ونلاحظ أيضاً تمييز العسكريين على غيرهم من الرجال، فمع أن الصورة المسيطرة والدور الفعال هو دور الرجل، فقد ميز من بين الرجال العسكريين، والمحاربين، والذين كان وجودهم في حوالي 25% من الموضوعات التسع والعشرين التي تم تحليلها. وفي المقابل لم تخرج الصورة المعطاة للمرأة عن كونها تربي الأطفال، وترعاهم، تابعة للذكر، حتى عندما يكون هذا الذكر طفلاً. لم تظهر منتجة، مدرسة، ولم تظهر مقاتلة إلا عرضاً في جملة واحدة، لم تُكرم إلا بنشيد عن "عيد الأم"، يترجم أهميتها ودورها كأُم وربة بيت ليوم واحد يتصور أنه للتخفيف عما هو ممارس عليها من ضغوط طوال 364 يوماً تزداد في السنوات الكبيسة.

• تدعيم الهجرة لخارج الوطن.

مع التسليم بأن الهجرة حل لمشاكل الأطفال وأسرهم، في لحظة تاريخية يحُول فيها واقع مجتمعهم دون إشباع حاجاتهم الأساسية، فيلجأون للهجرة، عندما يجدون فرصة بديلة في سياق مجتمع آخر، فتفضي اللحظتان المتقابلتان، في مجتمع الطرد، ومجتمع الجذب إلى إتخاذ قرار يتجاوز فيه الفرد إرتباطاته، بالأرض، والأقارب، والمجتمع. ومع أن كثيرين ينظرون للهجرة، خاصة إلى الدول النفطية، نظرة إيجابية، فذلك لأن تقييم هذه العملية- غالباً ما يتم في ضوء الجدوى الإقتصادية لها، والتي تبدو فيها إتساقاً ظاهرياً في المصالح للفرد وللنظام

القائم، حيث هي تحل مشكلات كلا الطرفين- لكن التقويم السوسولوجي، الذي يضع في حسابه نظرة مستقبلية لمصاحبات هذه الهجرة- يمكن أن يكشف عن مصاحبات بنائية معوقة، لديناميات هذه البنية لا لأن الحلول عندما تأتي من خارج البناء الاجتماعي، تكون آنية مهما طالت لحظة آنيتهما- ولكن لأنها أيضاً تحمل معاً مصاحبات ليست أصلية، يمكن أن ندلل على صحة هذا التوجه ببعض المؤشرات أصيلة، والتحليلات في الدراسة.

وتلعب الهجرة في بعض جوانبها، دور التنفيس عن ضغط البخار في النظام السياسي القائم، ومن ثم كان إهتمام الموضوعات الدراسية بها، وتأكيدا وتبريرها.. ففي الموضوع الذي حمل عنوان: "هجرة الطير" أتت العبارات التالية: "من قديم الزمان وحتى الآن يهاجر الإنسان... ولهجرته أسباب متعددة، فقد يضيع به الرزق في أرضه فيطلب بهجرته رزقاً أوسع وعيشاً أرغد، وربما لا يلائمه الجو في وطنه ولا تجود به صحته فيسعى إلى جو يجد فيه الصحة والعافية... ومن اليسير أن ننظر من حولك فترى ظاهرة الهجرة واضحة، وكما يهاجر الإنسان، تهاجر الطيور..."، والذي يدقق في العبارات السابقة، يجد أن من وضعها وصاغها يفهم بعض أبعاد سيكولوجية المصري المقهور، الذي يخاف إعتلال الصحة، وضيق الرزق، فأتى بما يخيفه ويحفزه على الهجرة.

• تدعيم السياسة الإقتصادية القائمة.

لأن التوجه الأساسي، المُعلن والمُمارس يُكرس "الانفتاح الإقتصادي"، الذي يسعى إلى تدعيم مواقع قوى خارجية وداخلية، ويعمل بالفعل على إحداث تغييرات مقصودة، تكون مواتية للحفاظ على هذه القوى ومصالحها، فقد عني "المقرر الدراسي"- الكتاب المدرسي- بتدعيم هذه السياسة، بطريقة سافرة حيناً، وبأخرى مقنعة أحياناً، وهذه بعض الشواهد على ذلك:

- أتت القطعة التي تحمل عنوان "كفاح ونجاح" بثلاث شخصيات مصرية، لها دورها وجذبها لدى الكثيرين، لكن الموضوع المقرر أصراً على أن يعرض بعض جوانبها التي تؤكد على قيم دون غيرها، وعلى قضايا أكثر من غيرها، فاختيار

شخصية "مصطفى كامل" تجذب الوطنيين، وتدعم الحزب المسيطر. واختيار شخصية "طلعت حرب" كانت وسيلة لتأكيد أهمية الاستثمار ورأس المال، وتدعيم الدور المنقطع النظير للشرائح التجارية والبنكرراطية، والعقارية، فالقطعة تذكر نصاً أن "طلعت حرب" زعيم حارب الاستعمار بسلاح جديد هو سلاح المال... وكون رؤوس أموال مصرية جعلها أساساً للمشروعات التجارية والعقارية، ومع أن ثمة أدواراً أخرى وأفكاراً أخرى كانت لدى طلعت حرب، حول الصناعة الوطنية والفن الوطني... الخ، إلا أن القطعة إختارت طلعت حرب دون غيره فركزت على هذه الجوانب دون غيرها، أما قصة "طه حسين" فقد كان التركيز فيها على قدراته الفردية وكفاحه الفردي وتعلمه في الغرب.

• تحقيق "السلام الإجتماعي" وإجهاض الصراع الإجتماعي.

مع أن المبررات المنطقية والعميقة لتحقيق هذا السلام، هي إشباع الحاجات الأساسية للجماهير في إطار أعمق من عدالة توزيع الثروة والسلطة، فإن المخطط التربوي وواضع المنهج الدراسي، يتصور أنه يمكن تعليمياً على "الطريقة التشريعية البافلوفية" المساعدة في تحقيق هذا السلام. فأتى بمضامين للمقررات الدراسية تساعده في هذا. ولهذا نجده يدعو للهجرة خارج الوطن، ويعمق سياسة الانفتاح الإقتصادي... ويجمل صورة الحاكم، وينشر فيه السلام والوئام، ففي الموضوع الذي حمل عنوان: "العقل زينة" كان التأكيد على ضرورة التروي وعدم التسرع والاندفاع وتحكيم العقل، والتفكير أكثر من مرة قبل الإقدام على شيء ما. وفي الموضوع الذي حمل عنوانه "الكلب والحمامة" كان تركيزه على "المعروف والوئام" بين المخلوقات، وفي الموضوع الذي أتى بنصوصاً من "الأدب النبوي" كان التركيز على التراحم والتعاطف والتواد والإحسان، مع أن نصوصاً دينية أخرى تدعو إلى مقاومة الظلم. ودفع الله الناس بعضهم ببعض... الخ. ففي الموضوع الذي حمل عنوان "الفصل المثالي" كان نشاط التلاميذ إستجابة لمبادرة الناظر الذي يمثل القرار والمبادرة من أعلى، من رب العائلة، -كبير العائلة- يدعم رائد الفصل هذا بقوله: "إني أشكر لكم إستجابتكم لرغبة السيد

ناظر المدرسة. أما الموضوع الذي حمل عنوان "أعمل يا بني"، أي بني ليس لدي شيء من المال أتركه لك من بعدي، لأنني فقير، ولست بأسف على ذلك، مما يعني صراحة وضمناً إقناع الفقراء بفقرتهم "لفض" ذلك الحقد على الأغنياء وهي عبارة إذا أضيفت إلى عبارات أخرى وقيم أخرى، كفكرة "الساعي الأمريكي مخترع التليفزيون" يمكن أن تساعد على تبرير الفقر وقبوله، مع أنه لو كان الفقير رجلاً لقتلته، كما قال الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

[3] ثورة 25 يناير (2011-2014).

عاش المجتمع المصري بعد سقوط نظام مبارك- النظام السابق- ثورة 25 يناير 2011، وظلت مصري في مرحلة إنتقالية أدارها "المجلس العسكري" ولم تستقر الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية وتبلور في توجهات معينة، حيث كانت فترة إنتقالية إتسمت بالارتباك العام، وإقتصراً الأمر على تغيير بعض أغلفة الكتب المدرسية، ووضع صور بعض النشطاء السياسيين والقادة البارزين في أحداث ثورة 25 يناير 2011، وتم إلغاء كل ما يتعلق بصور الرئيس السابق- محمد حسني مبارك- أو الحديث عن إنجازاته وتاريخه ونضاله الذي ظل لأكثر من 30 عاماً طاعياً على المناهج والمقررات والكتب الدراسية.

وفي عام 2012 إستطاعت قوى "الإسلام السياسي" - المتأسلمون- وتحديدأ جماعة "الإخوان المسلمين" أن تصل إلى سدة الحكم وأن تختطف الثورة وتجنبي ثمارها في الوصول إلى السلطة وإدارة شأن الوطن من خلال أفكار وعقائد الإخوان المسلمين، والتي تجلت في التعليم في إنتهاج سياسات تعليمية تهدف في نهاية التحليل إلى أسلمة وأخونة التعليم ومناهجه، لذلك فإن السياسات التعليمية ذات الصلة بالتعليم إقتصرت على تنفيذ "خطة التمكين"، وكان أبرز ما تتضمنه وثيقة الخطة "وضع الجيش والشرطة كأحد أهم أهدافها مع السيطرة على المؤسسات ذات التأثير وعلى رأسها المؤسسات الإعلامية والتعليمية".

وكانت خطة التمكين للإخوان المسلمين تتضمن مرحلتين، الأولى: نشر رجال الإخوان المسلمين في المؤسسات التنفيذية بما فيها المؤسسات التربوية، فيما عرف

فيما بعد بـ "أخونة الدولة"، والثانية: نشر الأفكار والثقافة الإخوانية في المجتمع المصري، ولقد دمت الجماعة المرحتين معاً بعد تولي الدكتور محمد مرسي حكم البلاد، واستخدمت العنف ضد المعارضين السياسيين والتهامات بالعمالة والخيانة وتعمل جماعة الإخوان المسلمين في "خطة التمكين" على مستوى العالم الإسلامي كله وليس مصر فقط، إذ أن التمكين يستهدف وصول رسالة الإخوان إلى كافة أنحاء العالم. أما عن التمكين في مجال التعليم فيتمثل في سيطرة وهيمنة الإخوان على التعليم، الذي يستهدف ترسيخ مفاهيم التيار الإسلامي وتعميق أفكاره ومبادئه لدى النشء، وبالتالي خلق بيئة لا تقاوم أفكاره، من خلال المناهج المدرسية والسيطرة على المدرسين وبالتالي تعميق إتجاهين: الأول: خدمة الأفكار الدينية للإخوان المسلمين، والثاني: خلق إنتماء لهم من جانب الطلبة والمدرسين. وقد تبلورت سياسة جماعة الإخوان المسلمين في التعليم فيما يلي⁽³⁰⁾:

أ- نشر رجال الإخوان في المؤسسات التعليمية والسيطرة على مفاصل وزارة التربية والتعليم، وإعادة هيكلة هذه المناصب في وزارة التربية والتعليم ونظامها الأساسي ومكوناتها التنظيمية من اللجان والمراكز البحثية وتشكيلاتها، وكذلك في وزارة التعليم العالي، لوضعها بصورة كاملة في أيادي قيادات وأعضاء جماعة الإخوان المسلمون.

ب- نشر ثقافة الإخوان بين الطلاب والناشئة: أي التوجه إلى أسلمة الأجيال الجديدة في ضوء الفكر الإخواني للإسلام، ويؤدي هذا التوجه إلى ضرورة إعادة النظر في ثقافة المدارس العامة المصرية والجامعات ومراجعة المناهج التعليمية في كافة المستويات لتكييفها مع متطلبات نشر الفكر السياسي للإخوان من المنظورات الفكرية والتاريخية، وإبراز دورهم في الحياة السياسية المصرية، مع التوجه إلى أسلمة الأجيال الجديدة في ضوء الفكر الإخواني للإسلام.

ج- الاستمرار في سياسة الإقتصاد الحر والليبرالية الجديدة في مجال التعليم: أي متابعة سياسة النظام السياسي السابق الذي كان يعتمد في إدارة

التعليم العام والعالي بمنطق آليات السوق، حيث المنافسة والتركيز على المخرجات وتعظيم دور الشركات والقطاع الخاص في توجيه مسار التعليم. ومعنى ذلك، إلغاء تدريجي لمجانبة التعليم العام والعالي في مصر، وإحلال نموذج للتعليم مشبع بأفكار الليبرالية الجديدة، حيث غاية الربح مفضلة على مصلحة الناس.

تلك هي التوجهات الثلاثة المهمة التي عمل الإخوان المسلمون في المرحلة الإنتقالية على تنفيذها في مجال التعليم العام والعالي. وفيما يلي محاولة لتحليل الإجراءات والترتيبات الخاصة بكل من هذه التوجهات.

1) السيطرة على الوظائف العليا في مؤسسات التعليم.

شواهد كثيرة وإجراءات عملية إعتبرها البعض "أخونة" صريحة للتعليم، منذ تولي الدكتور إبراهيم غنيم وزارة التربية والتعليم، وتولي الدكتور مصطفى مسعد أحد قيادات الإخوان المسلمين وزارة التعليم العالي. الأمر الذي تجلّى في إحلال العاملين بالوظائف القيادية بديوان عام وزارة التربية والتعليم وبوكالاتها في جميع محافظات مصر وفي إدارات المدارس بجميع مستوياتها محل الشخصيات التربوية التي قادت العمل التربوي طوال عشرات السنين، وقام رجال الإخوان المسلمين بالاستيلاء على المواقع القيادية في كافة المؤسسات التعليمية والهيئات التعليمية الرسمية تحت مظلة وشعار ضرورة وأحقية أبناء الإخوان المسلمون قيادة الوزارة ومؤسساتها لمساندة الإدارة السياسية للإخوان المسلمين.

وقام وزير التربية والتعليم، خلال عام 2013 باستبدال قيادات الوزارة بعناصر من جماعة الإخوان المسلمين، وتم تعيين عدد من قيادات الجماعة و"حزب الحرية والعدالة"* في الوظائف المهمة بالوزارة وعلى رأسها المهندس عدلي القزاز، صاحب مدارس المقطم الدولية للغات وعضو مجلس إدارة جمعية أصحاب المدارس الخاصة، والقيادي بالجماعة والحزب مستشاراً للوزير لتطوير

* الذراع السياسي لتنظيم "الإخوان المسلمين".

التعليم، وكذلك تعيين أحمد المصري لمنصب رئيس قطاع الكتب، والمهندس عمرو عبد الله مستشاراً هندسياً للوزير، والدكتور عماد البقلي مستشار الوزير للتعاون الدولي، إلى جانب عشرات الوظائف الأخرى بديوان عام الوزارة منها مثلاً وظيفة رئيس قطاع التعليم الفني، ورائد اتحاد الطلاب، والمستشار القانوني للوزير وكذلك مستشارو المواد داخل الوزارة.⁽³¹⁾ ويشير وكيل نقابة المعلمين المستقلة، إن هذه "الأخونة" التي تتم في وزارة التربية والتعليم، هي الوجه الآخر لمشروع الخصخصة والرأسمالية، الذي يمثل المرجعية الفكرية للسلطة الحاكمة، مشيراً إلى أن جماعة الإخوان أحكمت سيطرتها على الوزارة وتسعى إلى رفع يد الدولة عن تقديم الخدمات الإجتماعية، ومن بينها التعليم والصحة، حتى يتم إسنادها إلى القطاع الخاص المنتمي إلى الجماعة، وبذلك تتم الاستفادة من أموال الوزارة من حيث المطابع التابعة لهم وتعيين مستشاري الوزير من الإخوان المسلمين للسيطرة على مفاصل اتخاذ القرار في الوزارة.⁽³²⁾

المشكلة تكمن في أن الإخوان ما أن يحققوا ما يصفونه بالتمكين، سينفذون فقه الإخوان... وهو فقه يحرم الفنون عموماً، وهكذا ستختفي حصة الموسيقى، لتحل محلها حصة الأناشيد الدينية، وستختفي أشعار الغزل العفيف، لتحل محلها أشعار الحماسة والجهاد. كما سيفصل "التعليم المتأخون" بين التلاميذ والتلميذات، بدءاً من المرحلة الابتدائية، وسيزرعون أفكارهم حول دور الأقباط والمرأة في المجتمع الذي يرغبون تأسيسه.

2) نشر ثقافة الإخوان بين الطلاب.

من المهم بداية تأكيد أن مساعي الإخوان المسلمين للسيطرة على التعليم وأخونة المناصب القيادية بوزارة التربية والتعليم وبالجامعات المصرية تمثل مشروعاً أساسياً قديماً يسبق وضعهم خطة التمكين في عام 1992. أن جماعة الإخوان سعت ومنذ فترة طويلة إلى السيطرة على النظام التعليمي في البلاد، وتوظيفه لخدمة مشروعها المحلي والأممي، وواتهم الفرصة عندما إحتاج إليهم السادات كي يساعده في مواجهة سيطرة الناصريين واليساريين على الجامعات

المصرية، فقد أبرم صفقة معهم حصل بموجبها على دعمهم ومساندتهم في الجامعات من ناحية ومنحهم حق السيطرة على العملية التعليمية برمتها. إنتشروا أولاً في الإدارات التعليمية وسيطروا على أجهزة وزارة التعليم، وزحفوا بعد ذلك إلى مناهج التعليم، وسيطروا عليها تدريجياً وبدأوا في بث ونشر أفكارهم، تغلغلوا في قلب المؤسسات والأجهزة في عهد مبارك، وكان الأخير غافلاً عن عواقب ما يجري، وفي سنواته الأخيرة كان مشغولاً بخطط التوريث، وترك الجماعة تنتشر في قلب المؤسسات وتسيطر على العملية التعليمية بالكامل. سيطرت الجماعة على الأجهزة والمؤسسات التابعة لوزارة التعليم وزحفت تدريجياً على المناهج، بدأت تنشئ المدارس الخاصة بها والتي لا تعزف النشيد الوطني، وتزرع في النفوس أن لا تحية لمثل هذه الأناشيد، عممت التهافتات الخاصة بها، وزيفت وعي النشء.⁽³³⁾

كان منطقياً أن يقود ذلك إلى سيطرتها على نقابة المعلمين، وعلى اتحادات الطلبة في الجامعات طوال فترة مبارك، وتصدرت الجماعة المشهد التعليمي في مصر وأطلقت يد رجالها وسيداتهما في مؤسسات التعليم المختلفة كي يعيدوا صياغة مناهج التعليم المختلفة لزرع أفكار الجماعة وبث رؤاها، فبدأنا نشهد عملية تزيف للتاريخ والوعي، تم حذف مراحل مهمة من تاريخ البلاد لا ترضي عنها الجماعة، وتم إعادة كتابة تاريخ مراحل أخرى على نحو يحقق مصالح الجماعة وأهدافها. وجاء بعد ذلك التطور الأبرز في إستغلال مناهج التعليم في تشويه صورة المعارضة، وسبها، وتكفيرها.

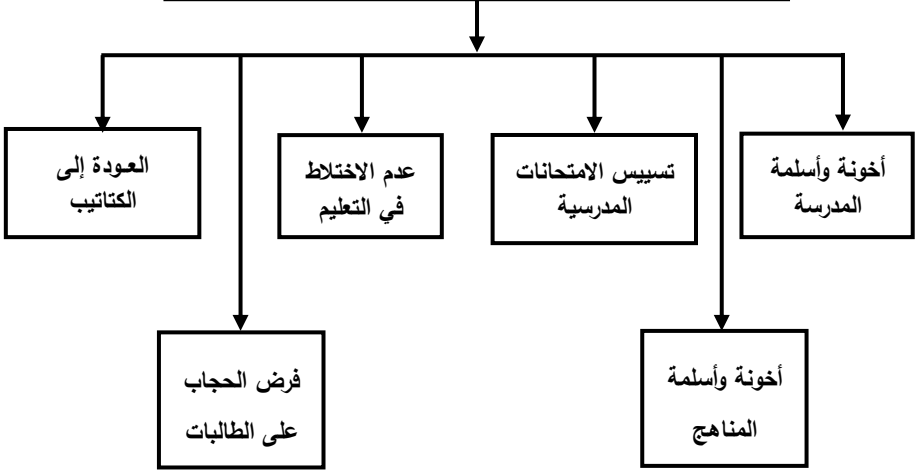
وبعد أن بات حزب الإخوان المسلمين حاكماً، وقويت قبضتهم على مؤسسات التعليم، بدأت الجماعة وحزبها في نشر ثقافة الأخوان بين الطلاب والمعلمين، وإستخدمت في ذلك أساليب وآيات مختلفة لتحقيق هذا الأمر منها⁽³⁴⁾:

• السعي إلى أخونة المدرسة وثقافتها وأسلمة المناهج الدراسية وتسييس الامتحانات المدرسية.

• فرض الحجاب على طالبات المدارس وعدم الاختلاط في التعليم.

• العودة إلى " الكتاتيب " في نظام التعليم الديني.

أسلمة الطلاب والنشء في ضوء الفكر الإخواني



[أ] أخونة وأسلمة ثقافة المدرسة.

إن أخونة التعليم جريمة ترقى إلى مستوى الخيانة العظمى، ذلك أنها تعني إغتصاب المجتمع وإخصائه وتغيير هويته بالقوة، إن أخونة التعليم تعني تغيير هوية إنسانية جامعة تعبر عن المخزون الحضاري المتراكم منذ سبعة آلاف عام، وعن كل فئات وأطياف المجتمع، إلى هوية أيديولوجية أحادية ضيقة تعبر عن فصيل واحد من أبنائه، كما يتم فرضها بالقانون والبوليس، وليس بالحوار والتفاعل والتراكم والتطور وغيرها من أدوات البناء الحضاري، كما تعني القضاء على التعددية الثقافية التي تميزت بها مصر عبر تاريخها، والتي أثرت ثقافتها الوطنية عبر العصور بما توفره من بيئة صالحة لتلاقح الأفكار والأيدولوجيات والتفاعل مع المؤثرات الثقافية والعلمية للحضارات المحيطة بنا، وتعني أيضاً إفراغ المنظومة التعليمية من محتواها القومي وإستبداله بمحتويات دينية وقبلية وعشائرية ترتد بنا إلى عصور ما قبل الدولة الحديثة. إن أخونة التعليم إعتداء على مستقبل الأجيال القادمة وتحويلها إلى قطيع من الأغنام مغسولة العقول

والوعي والانتماء، وغير قادرة على مواكبة التطور العالمي في أي مجال من مجالات الحياة، فضلاً عن أنها تقدم العلم لأبنائنا في قوالب دينية، وأن تتفوق فتاوى المشايخ وآرائهم في جميع المجالات على النظريات العلمية، فينحدر المستوى العلمي، وتسود الخرافة، وينعدم البحث العلمي.

وعلى مدى العامين الماضيين (2012-2013) بدأت مظاهر الأخونة وهيمنة الثقافة الإسلامية والأعراف الإسلامية للإخوان المسلمين على ثقافة المدارس المصرية وصبغها بالمعايير والقيم الإسلامية، وسيطرتهما على تفاعلات المعلمين مع الطلاب وأسرههم وعلاقتهم مع بعضهم ومع الإدارة المدرسية.

وبدأ المعلمون يشاركون في نقل القيم والسلوك الديني ويعرضون أفكارهم وقيمهم ومواقفهم الخاصة على تلاميذهم في سياق عملية تتأثر بالثقافة السائدة داخل المدارس، وتيسرها طرق التدريس المرتكزة على المعلم حيث طرق التدريس بالمحاضرات والاستظهار والتلقين، فضلاً عن عدم تشجيع الحوار المفتوح والتفكير النقدي داخل الصف المدرسي.

وبدأت عمليات فرض مراعاة جميع الشعائر الإسلامية مثل الصلاة والصوم، على الطلاب والمعلمين، وارتداء الفتيات للحجاب، كما بدأ توجيه الأنشطة الطلابية إلى تعزيز المعايير والقيم الدينية.⁽³⁵⁾ وهكذا، يمكن رصد بعض الأمثلة التي تشير إلى أخونة الثقافة المدرسية في مصر، ومن هذه الأمثلة ما يلي:

• في مدارس "خديجة الشاطر" بالمعادي تردد أن الطلاب يردون نشيداً جديداً، بدلاً من النشيد الوطني المصري الذي ألفه سيد درويش "بلادي بلادي بلادي.. لك حيي وفؤادي" ..

تقول بعض كلمات النشيد الإسلامي الجديد:

"بلادي بلادي إسلامي وإنعمي... سأرويك حين الظمأ بالدم..."

ورب العقيدة لن تهزمي ومن أكمل الدين للمسلمين

سنحني الجبال وتلك التلال ويحيا الجهاد، به يكتب النصر للمسلمين

تلونا اليمين لرب ودين بالأنا نلين ونصنع النصر للمسلمين"

- وفي مدرسة "جني دان الدولية الإسلامية" التي تبلغ مصاريفها 38 ألف جنيه في العام الدراسي الواحد، بالإضافة إلى 3 آلاف جنيه أخرى للكتب التي يتم إستيرادها من الخارج، والتي يتم طمس الصور التي قد تكون بها لتغطية شعور النساء فيبدون كأهبن محجبات.⁽³⁶⁾
- وفي مدرسة "الأورمان الثانوية للبنات" بالدقي قامت مديرة المدرسة برفع علم أخضر اللون يعلو علم جمهورية مصر العربية، وأمرت الطالبات بأن يسبقن تحية العلم بالعبارة التالية: يا فتيات مصر.. هذا علمكم الصاعد يرفرف فحيوه تحت راية الإسلام. وقامت مديرة المدرسة بتحويل مبنى المدرسة الأمامي وتحويل الواجهة إلى مسجد كبير، وكتبت بالمصابيح الكهربائية على أبواب المدرسة بآيات قرآنية مما طمس معه معالم المؤسسة التعليمية. وحولت مديرة المدرسة الإذاعة المدرسية من الاهتمام بالأخبار السياسية والإجتماعية والرياضية والأنشطة التعليمية إلى منبر للخطب الدينية البحتة يومياً. ولم تنجح شكاوى بعض المواطنين لمساعد أول وزير التربية والتعليم ولوكيل أول الوزارة بالجيزة من وضع حد لما يحدث بهذه المدرسة.⁽³⁷⁾
- وفي مدرسة "السلام الإعدادية" بمركز أبو تيج التابع لمحافظة أسيوط بصعيد مصر قام مدرس اللغة العربية فور سماعه صوت المؤذن ينادي لصلاة الظهر بالتوقف عن شرح الدرس وطلب من التلاميذ التوجه إلى مسجد المدرسة لأداء صلاة الظهر، إلا أن اثنين منهم، رفضاً الخروج فما كان من المدرس الغاضب إلا أن عاقبهما "بالمد على أرجلهما" خمسين ضربة لكل طالب.
- وإمعاناً في "التأديب" طرد المدرس الطالبين، وأقسم بالإيمان المغلظة، ألا يدخل المدرسة قبل أن يحضرا ولي أمرهما، متشبناً بموقفه رغم محاولات مدير المدرسة وعدد من المدرسين والإداريين تهدئته ولم يتمكن مدير المدرسة من إتخاذ موقف ضد المدرس النائر، لأنه حسبما يقول مدرس الدراسات الإجتماعية، بذات المدرسة، "عبد الرحمن حماد"، ينتمي إلى جماعة "الإخوان

المسلمون" فهم يحكمون بأمرهم الآن، ولا يستطيع أحد أن يدوس لهم على طرف، حسب تعبيره.

هذا المدرس الذي يرى نفسه حامياً للشرع، قائماً على الدين، ليس حالة فردية، فهناك محاولات دؤوبة وحثيثة، "لأخونة التعليم". هذا بالتزامن مع محاولات أخرى، تقف وراءها قوى وتيارات إسلامية، توصف بأنها أقرب إلى أن تكون متمتعة أو متشددة، لنشر أفكارها بالوسائل الناعمة حيناً، وبالقسوة المفرطة إذا اقتضى إذا اقتضى الأمر.

إن هذه الأمثلة وغيرها تؤدي إلى تصاعد مخاوف المصريين من أن ينتشر هذه المظاهر في المدارس وأخونة الثقافة المدرسية سوف يقضي على التنوع الثقافي الوطني، وانتشار ما يسمى بخلايا السمع والطاعة بين المدرسين المنتشرين لتطبيق "دستور الجماعة" داخل أسوار المدارس، والطلاب الذين سوف يفتقرون إلى العقل الواعي الناقد القادر على المشاركة في تنمية المجتمع وبناء المجتمع المصري الجديد بعد ثورة 25 يناير 2011.

[ب] أخونة وأسلمة المناهج الدراسية.

من الواضح أن حكومة الإخوان كانت تسعى إلى إضفاء الصيغة الإسلامية بالمفهوم الإخواني على كافة المناهج الدراسية، وبما يتفق مع رؤية "حسن البناء" لمحاربة علمنة المناهج التعليمية، وثمة مؤشرات عديدة تؤكد هذا التوقيع:

- فطوال ثلاثين عاماً ظلت كتب ومناهج وزارة التربية والتعليم تلج على التلاميذ أن "حسني مبارك" أفضل شخص في الدنيا وأنه صاحب الضربة الجوية الأولى، وأنه القائد الحكيم ومفجر نظرية الاستقرار، كل هذا الإلحاح في المناهج والكتب الدراسية تم محوه ولم يعد له أثر.
- تم إلغاء صور واحدة من أهم بطلات التاريخ المصري في الدفاع عن حقوق المرأة وهي "السيدة درية شفيق" من الكتب المدرسية، لأنها ليست محجبة.⁽³⁸⁾

• تم تعديل جميع مناهج المرحلة الثانوية العامة لتتفق مع قانون الثانوية العامة الجديد الذي فصل بين إمتحانات ودرجات الصف الثاني والصف الثالث الثانوي، وتشير الوثائق الجديدة لمادة "التربية الوطنية" إلى أنها تشدد على أهمية الوعي السياسي والديمقراطية في الفكر الإسلامي، وقد تضمن كتاب "التربية الوطنية" دروساً تتحدث عن واجبات الطاعة والجهاد، وأداء الفرائض المالية، والطاعة تلزم الفرد بالانصياع للأوامر الصادرة عن الأغلبية فيما لا يتعارض مع توجهات الله، كما جاء في كتاب "التربية الوطنية" للصف الثالث الثانوي، وهناك إستشهاد بآيات قرآنية لم تكن موجودة بكتاب العام الماضي. وقد ظهر شعار حزبي "الحرية والعدالة" و"النور السلفي" * ضمن دروس الأحزاب السياسية بالإضافة إلى بعض الأحزاب المدنية.

• كما تضمن المنهج الجديد للثانوية العامة في مادة "التربية الدينية" لطلاب الثانوية العامة، العديد من الموضوعات في مجال العقيدة والعبادات والقيم والعلاقات الإنسانية، وموضوعات عن الإمام "محمد متولي الشعراوي" والشيخ "محمد الغزالي" والشيخ "محمد خضر" وهو مؤسس جمعية الهداية الإسلامية، والشيخ "علي محفوظ" أحد مؤسس الجمعية وغيرهم من الشخصيات الإسلامية التي يدرسها طلاب الثانوية العامة في الصفين الثاني والثالث.⁽³⁹⁾

• وتؤكد وثائق المناهج الجديدة لمادة "التاريخ" أن "حسن البنا" مؤسس جماعة الإخوان المسلمين سوف يتم إضافة معلومات دراسية حوله في المنهج الجديد، سواء بإعتباره من الشخصيات التنويرية الإسلامية، أو لدوره في مساندة القضية الفلسطينية.⁽⁴⁰⁾

* هو الحزب الذي يعبر عن التيار السلفي ومتضامن مع حزب "الحرية والعدالة"، وهما من أبرز الأحزاب الدينية التي ظهرت بعد ثورة 25 يناير 2011، ومازال حزب "النور" السلفي قائماً لأن والدولة المصرية تتعامل وتتعاوى معه بوصفه يعبر عن التيار الديني.

● تضمن كتاب "اللغة العربية" للصف الأول الابتدائي أن الإخوان المسلمين بناة الإنسانية، والإخوان هم السبيل إلى التقدم. كما تضمنت رواية "سجين زندا" للصف الثالث الثانوي حذف ما يخالف شرع الله: بتحويل الخمر إلى كيك والعلاقات الغرامية إلى زواج شرعي.

● فرض بعض الكتب والمناهج التربوية الخاصة بجماعة الإخوان المسلمين والتي تربي عليها النشء في قطاعات "الأشبال" ومرحلة الثانوي، بجانب المناهج التعليمية في مدارس الإخوان المسلمين من كتاب "أحداث صنعت التاريخ" للدكتور علي عبد الحليم محمود شيخ مؤرخي حركة الإخوان. وكتاب مذكرات "الدعوة والداعية" لـ "حسن البنا"، فضلاً عن السلاسل التربوية التي وضعت بشكل مباشر لقطاع الأشبال داخل جماعة الإخوان المسلمين مثل سلسلة كتب "الرشاد" وسلسلة كتاب "المعين" وسلسلة "مبادئ الإسلام"، وفي "رحاب الإسلام" وسلسلة "أخلاق الإسلام"، وهناك تعديلات عديدة تمت على المناهج الدراسية ترسخ إتجاهاً فكرياً واحداً كمنهج التاريخ الجديد في مرحلة الثانوية العامة الذي يتضمن معلومات تبرئ جماعة الإخوان المسلمين من أي إتهامات وتؤكد أنها جماعة وطنية لا تخطئ أبداً، فضلاً عن حذف أحد دروس طلاب الصف الثالث الثانوي بعنوان: الفرق بين الثورة والانقلاب.

● تضمن كتاب "التربية الوطنية" للصف الثالث الثانوي على دروس حول "دعم الشرعية"- شرعية الإخوان المسلمين في الحكم طبعاً- فضلاً عن أن الغلاف الخلفي للكتاب كان يحمل علامة الأصابع الأربع الصفراء المعروفة والتي ظهرت في إعصام "رابعة العدوية" وأصبح شعاراً عالمياً للانتساب للإخوان المسلمين. ولقد أصدر "المجلس المصري لحقوق الإنسان والتنمية" فرع الإسماعيلية بياناً، رفض فيه ما سماه بـ "أخونة التعليم" وتحريف المناهج موضحاً أن الإخوان يسعون لأخونة التعليم لخلق جيل يؤمن بفكرهم، من خلال السيطرة على التربية والتعليم، وتغيير المناهج بما يناسب عقائدهم وتاريخهم وخدمة مصالحهم الخاصة فقط، بتوجهات سياسية، وخلق أجيال تفتقد المواطنة والفكر المستنير.

وقد رصد "المجلس المصري لحقوق الإنسان" تعديلات بالمنهاج الدراسية، ومنها حذف كل ما يتصل بالحياة النيابية في مصر خلال الفترة من ثورة 1919 حتى ثورة 25 يناير، في منهاج الصف الثاني والثالث الإعدادي، وأضيف لكتاب "التاريخ" كيف وصلت الثورة المصرية بفضل الإخوان المسلمين، وأيضاً كتاب "التربية الوطنية" الذي أضيف له دور الإخوان في حرب فلسطين، مؤكداً أن الإخوان يرغبون في أخونة المناهج التعليمية، وتغييرها تماماً وإضافة بعض المحتويات في منهاج التاريخ الخاصة بتاريخ الجماعة.⁽⁴¹⁾

[ج] تسييس الامتحانات المدرسية.

بدأت ظاهرة تسييس أسئلة الامتحانات في الانتشار منذ تصعيد جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة وتولي الدكتور "محمد مرسي" رئاسة البلاد، فقد رصدت نقابة المعلمين المستقلة أكثر من 27 حالة جاءت بها أسئلة سياسية تهدف إلى توجيه الطلاب نحو هدف معين يخدم مصالح الجماعة الأمر الذي وصفته بالجريمة، ففي الفصل الدراسي الأول عام 2012 جاء إمتحان مادة "اللغة العربية" للصف الثاني الإعدادي بإدارة القنایات بالشرقية في السؤال الإجمالي يطلب من الطلاب كتابة برقية تهنئة لحزب "الحرية والعدالة"- الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين- على حصولهم على المركز الأول في إنتخابات مجلس الشعب.

كما تكرر الأمر مع نهايات العام الدراسي 2012 في إمتحان مادة "اللغة العربية" لطلاب الصف الأول الثانوي بإدارة أوسيم التعليمية بمحافظة الجيزة، حيث تضمن السؤال الرابع من الامتحان الخاص بسؤال "النحو" فقرة تطعن في حركتي "شباب 6 إبريل" و"كفاية"، واتهمتهما بالسعي للخراب ومحاولتهما الوقوعة بين الشعب والجيش.

وفي إختبارات الفصل الدراسي الأول من عام 2013 تزايدت نسبة ظهور الامتحانات ذات التوجه السياسي الذي يخدم سياسات الجماعة، وظهر ذلك في

إختبار "اللغة العربية" للصف الثاني الثانوي بإدارة شرق شبرا الخيمة التعليمية، سؤال في "النحو" تضمن السخرية من أحزاب المعارضة وإتهامها بأنها أصحاب مصالح وأجندات.

وفي محافظة دمياط وإدارة الزرقا التعليمية بتاريخ 28 من مارس 2013 جاء إمتحان "اللغة العربية" ليمدح في الرئيس على النحو التالي: "حفظ الله مرسي وأعانه على اللذين يريدون الدمار لمصر من أجل تحقيق مصالح ذاتية وهم يدعون أنهم يعملون لمصلحة الوطن ولكنهم سيفرقون في بحر التاريخ وتغوص أجسادهم في أعماق البحار، عاشت مصر بأبنائها المخلصين حرة تُشيد وتُعمّر، وليذهب هؤلاء الخونة إلى الجحيم، ولن تسقط هيبة الدولة، لأن مصر بلد الحضارة والتاريخ، ونقول لهم إذا نطق السفیه فلا تجيبه فخير إجابته السكوت".

وتكررت تلك الواقعة في مدرسة "أبيس" التابعة لإدارة شرق التعليمية بالإسكندرية التعليمية، وفي هذه المرة إتهام صريح "لجبهة الإنقاذ الوطني"* بالخونة والصوص ممن تجرعوا مرارة الهزيمة والفشل زاعمين أنهم جبهة الإنقاذ الوطني، فأى إنقاذ هذا الذي يتشدقون به أولئك؟، الذين عاثوا في الأرض فساداً غير عابئين بمصلحة الوطن ومقدرات شعبنا العظيم ليعوقوا تقدم مصر جاهدين لإسقاط مصر وإغراقها في مستنقع خطير من أجل مصالح شخصية زائلة، فماذا أنت قائل لمثل هؤلاء؟". بل وجاء السؤال الرابع من نفس الامتحان والخاص بقطعة "النحو" والتي كانت تحتوي على سب واضح "لجبهة الإنقاذ والإعلام"، فكان نص الفقرة: "نعم للشرعية ونعم لأول رئيس شرعي إنتخبه الشعب بإرادته، ولا للفلول والصوص الساعين لاغتصاب سلطة شرعية ليس بينهم

* تكونت "جبهة الإنقاذ الوطني" في أعقاب تولي د. محمد مرسي رئاسة الجمهورية، والانفراد بالسلطة وأخذ شعار مغالبة لا مشاركة، فتكونت من القوى الوطنية من الليبراليين واليساريين والقوميين للدفاع عن الوطن في مواجهة سياسات الإخوان المسلمين.

جدير بها. لا وألف لا للإعلام المضلل الذي يستخف بعقولنا ويروع أمتنا بالأكاذيب. فلنعلم أنهم مرتزقة خائنون، لقد كانوا قابعين في جحورهم وعبيداً لطاغية 31 عاماً، فكم جريمة إرتكبوا في حق أنفسهم وفي حق الشعب".⁽⁴²⁾

[د] فرض إرتداء الحجاب على الطالبات.

إن حقوق التلاميذ بصفة عامة والطالبات الفتيات بصفة خاصة هي أكثر القضايا الإجتماعية والتربوية حساسية في مجتمع لا تزال الذكورية السياسية والإجتماعية هي ثقافة الدولة وأجهزتها، والأهم أنها أحد أبرز مكونات الثقافة المصرية ولا سيما في طورها المحافظ منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، لا سيما في ظل نمو المد الأصولي الديني الإسلامي والمسيحي المحافظ واستمراره على مستوى المؤسسات الدينية الرسمية أو الجماعات الدينية السياسية، أو المنظمات الأهلية المعنية بقضايا الأحوال الشخصية.

والتسلطية السياسية هي صنو للتسلطية الدينية وكتاهما الوجه الآخر للتسلطية الذكورية كقيم وتوجهات ونمط سلوك في المجالين الخاص والعام معاً، بكل تأثير هذه النزعات التي إرتكزت على نزعة وثقافة محافظة على المستويين الإجتماعي والديني.⁽⁴³⁾ ومن ثم ظهرت هذه النزعات واضحة بعد تولي الإخوان المسلمون سلطة الحكم في مصر، فلقد بدأت مساعي فرض الحجاب على الطالبات بالقوة وبإستخدام أساليب عنيفة سياسية يستخدمها قطاع واسع من المعلمين والمعلمات وبدأت في الانتشار في عديد من المدارس، ومن مظاهر هذه الرغبات والأساليب التي إنتشرت في مدارس مصر خلال العام الدراسي (2012-2013) وتتضمن إستخدام العنف في فرض الحجاب على الطالبات، ما يلي:⁽⁴⁴⁾

• في مدرسة "الصف الإعدادية"، أصدر مدير المدرسة قراراً بمنع دخول الطالبات من دون حجاب، وتشبث المدير بقراره، وواجه رفض بعض الطالبات تنفيذه، بإستدعاء أولياء أمورهن، ليلقي عليهم محاضرة حول ضرورة أن ترتدي الفتاة الحجاب، ما أن تبلغ المحيض.

● في مدرسة "الفرقان الثانوية" قامت معلمة مادة "الرياضيات" بإجبار الطالبات على إرتداء الحجاب، وهو الأمر الذي رفضته إحدى الطالبات، فما كان من المعلمة الغاضبة إلا أن عاقبتها بالعنف البدني "جذبتها بعنف من شعرها" وتصويرها بكاميرا الهاتف المحمول، وتهديدها بنشر الفيديو على شبكة (الإنترنت) إن لم تستجب لأوامرها. ورفضت الطالبة الانصياع لطلب المعلمة، فقررت تأديبها بمنعها من دخول المدرسة بعد تأييد الإدارة لهذا القرار.

● قامت الأخصائية الإجتماعية بمدرسة "الزهراء الابتدائية" بمعاينة طالبة الابتدائي التي لم تتجاوز السابعة من العمر، لأنها ترتدي "جيبية قصيرة" وقامت الإخصائية الإجتماعية بمنع الطفلة من دخول المدرسة، وهو الأمر الذي دفع والدتها إلى التهكم من هذا التصرف بقولها: هذا طبيعي، فإذا كانوا يريدون تزويج الفتاة من سن التاسعة، فمن الطبيعي أن يحرموهن من الاستمتاع بطفولتهن. كما طلبت الإخصائية من الطفلة أن ترتدي تحت "الجيبية" سروالاً، فلم تبد والدتها اعتراضاً، وذلك على سبيل تجنب الصدام، لكن الإخصائية الإجتماعية عادت وعاتبَت الطفلة مجدداً لأنها ترتدي "بنطلون إسترتش"، وكان عليها أن ترتدي واحداً فضفاضاً يستر تفاصيل جسدها. وتؤكد أم الطفلة: "هذه الإخصائية الإجتماعية من الأخوات المسلمات"، وكل معلمي ومعلمات المدرسة من الإخوان، ولا أحد يعلم إلى أين سيأخذنا هؤلاء المعلمون في حال تمكنوا من فرض سيطرتهم على كل شيء في الدولة. هل سيحدث في الغد القريب أن ينشأ جيل يُكفر المجتمع، ويمارس القهر عليه، ويكره أبويه في حال لم يتبعا أفكار الإخوان.

● ومن الوسائل التي يتبعها المعلمون والمعلمات من ذوي الانتماءات الإخوانية والسلفية لدفع غير المحجبات على الالتزام به، خصم درجات من "التقويم الشامل"، الذي يمثل 50% من إجمالي الدرجات- حسب كلام "سلوى ناصر مرتضى"، ولية أمر طالبة "بمدرسة عمر بن عبد العزيز الإعدادية" بقلوب- تقول، إن الطابور الصباحي لم يعد لإلقاء الشعر في حب الوطن، أو أهمية

تحصيل العلم، وإستعراض أهم الأخبار، فالإذاعة المدرسية أصبحت تركز فقط على الوعظ الديني، وتحديدأ على فضل إرتداء الحجاب، مؤكدة أنه لا أحد ضد الدين، في حد ذاته لكن ما يحدث يندربالخطر، ويسير بالمجتمع نحو التشدد، حسب قولها. ولا تسمح إدارة المدرسة للطالبات غير المحجبات بأن يشتركن في النشاط المدرسي، إلى درجة أنهن أصبحن يشعرن بالاضطهاد والإقصاء تماماً. والأغرب من كل تلك القصص أن معلماً بمدرسة "المنصورة الثانوية للبنات"، يطالب الطالبات المسيحيات بإرتداء الحجاب قائلاً: "تحجبن، فالسيدة مريم، خير نساء العالمين كانت محجبة".. وهو الأمر الذي دفع أكثر من معلمة تدرس الديانة المسيحية إلى الاحتجاج على تصرفاته، لكن الإدارة تقف في صفه.⁽⁴⁵⁾

[هـ] عدم الإختلاط في التعليم.

ولقد إتخذت محاولات نشرثقافة الإخوان بين الطلاب عدة أشكال، فضلاً عن محاولة أخونة المناهج، وفرض الحجاب على الطالبات، يسعى الإخوان المسلمون إلى فصل البنين عن البنات في المدارس المشتركة، وهو ما فعله "المجلس الوطني للتعليم بالقليوبية"، الذي تقدم بمذكرة لوزير التعليم لمطالبته بذلك. وتضمنت المذكرة التي تم تقديمها للوزير عدم وجود قرارات وقوانين رادعة تعطي إدارة المدرسة صلاحية لمحاسبة الطلاب وتقويم سلوكياتهم خصوصاً في المدارس الثانوية والفنية والمدارس المشتركة، لذلك يطلب "المجلس الوطني للتعليم" بتعديل القرارات والنشرات المنظمة لشئون الطلاب بما يحدد العلاقة بين المعلم والطالب.

كما أشارت المذكرة إلى أن من الصعوبات أيضاً وجود مدارس مشتركة بنين وبنات تساعد على عدم إنضباط العملية التعليمية، لذلك يطالب "المجلس الوطني للتعليم" الوزير للفصل بين البنين والبنات وإلغاء العمل بنظام المدارس المشتركة وجعل لكل نوعية مدارسها.⁽⁴⁶⁾

- في مدرسة "أم المؤمنين" بمركز أطفح، فوجئ الطلاب بعد نحو أسبوع من العام الدراسي، بإدارة المدرسة تطالبهم بالانصراف، بسبب ارتفاع كثافة الفصول، ومن ثم قررت عمل فترتين، واحدة للفتيان وأخرى للفتيات.⁽⁴⁷⁾
- ولم تقتصر محاولات الفصل بين البنين والبنات على مدارس التعليم العام، بل شهدت مؤسسات التعليم العالي عدداً من هذه المحاولات منها مثلاً ما كان قد أعلنه عميد كلية الحقوق بجامعة بني سويف للطلاب على النحو التالي: "تنبيه هام: يمنع منعاً باتاً جلوس أي طالب بجوار أي طالبة على السلالم أو في أروقة الكلية، ومن يتم ضبطه في مثل هذا الوضع، ستم إحالته إلى مجلس التأديب، مع إخطارولي أمره بسبب الإحالة".⁽⁴⁸⁾

[و] العودة إلى الكتاتيب في نظام التعليم الديني.

الكتاتيب نظام إسلامي قديم أنشئ في الأساس لتحفيظ وتدرسي القرآن الكريم وعلومه، والأحاديث النبوية الشريفة، ومبادئ الحساب والنحو، حتى أعتبر الكثيرون أنها النظام التعليمي الأمثل للنشء في المرحلة الأولية، وهي نظام تعليمي ملائم لكل مستويات المجتمع ولا تكلف الدولة شيئاً.

ولقد انتشرت هذه الكتاتيب بعد ثورة 25 يناير 2011 وخصوصاً بعد إعتلاء "الإخوان المسلمون" السلطة في مصر، كتاتيب الأطفال بنين وبنات في السن بين 6-15 عاماً في المساجد التابعة لوزارة الأوقاف دون رقابة من الوزارة عليها، حيث يديرها حديثو التخرج في الجامعة ممن لا يعملون في وظائف ثابتة أو محفظين للقرآن في المعاهد الأزهرية أو غيرهم، ممن ينتمون لتيارات إسلامية وسياسية مختلفة، هذا رغم وجود أئمة وخطباء وعمال في تلك المساجد تابعين للأوقاف إدارياً وتنظيمياً. ويبلغ عدد الكتاتيب في مصر ما يزيد على 30 ألفاً، لأن كل قرية بها ما بين 6 إلى 8 دور لتحفيظ القرآن، بخلاف كتاتيب الكفور والقرى والنجوع والزوايا والمساجد الصغيرة بالقرى والأحياء الشعبية.⁽⁴⁹⁾

وتتصارع التيارات الإسلامية (الإخوان المسلمين والسلفيين) على إستقطاب الشباب والأطفال بحجة تدريس المواد الشرعية والعربية في المساجد خاصة بعد صلاة العصر، بعد إنتهاء مواعيد الدروس، يلقون دروساً أخرى للأطفال والنشء عن مؤسس المناهج الإسلامية التي ينتمون إليها، أمثال "حسن البنا"، و"سيد قطب"، و"حسن الهضيبي"، والإمام "الغزالي"، و"ابن تيمية" وغيرهم، وتابعهم ورموزهم للتعرف عليهم وبث قواعدهم ومناهجهم في عقول الأطفال بإعتبارهم شباب المستقبل والأجيال القادمة. ويشتد الصراع بين تياري الإخوان والسلفيين بإعتبارهم الأكثر إنتشاراً في الأقاليم والمناطق الشعبية والقرى الريفية وسيطرتهم على المساجد والزوايا.

وزاد القائمون على تلك الدروس منها بعد ثورة 25 يناير وإستقطاب الصغار إليها حيث كانوا يلقون تشديداً ومضايقات من "جهاز مباحث أمن الدولة" قبل الثورة سواء للأشخاص المعلمين أو لإنعقاد تلك الدروس في المساجد من الأساس، حتى أن المساجد كانت تغلق مباشرة بعد الصلاة حتى التي تليها.

ويجتمع التلاميذ في المسجد في شكل حلقات لتلقي العلوم المختلفة ومنها تحفيظ "القرآن الكريم" و"الحديث" وتعليم "السيرة النبوية" والبلاغة والأدب واللغة العربية والفقه والدين، وتلقي الكتاتيب إقبالاً من الأهالي حيث يلحقون أبناءهم بها لتعليمهم دروس ومبادئ الدين الإسلامي والقرآن الكريم والحديث، هروباً من الدروس الخصوصية التي لا تستطيعون توفير مقابلها شهرياً خاصة أن دروس المساجد تكون مجانية في بعض الأحيان لعدد من المواد أو بمقابل زهيد لا يذكر في مواد أخرى لا يتعدى في المتوسط جنياً شهرياً.

وطبقاً لبيانات "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" فإن مصر بها 108 آلاف و 395 مسجداً، هذا بخلاف آلاف المساجد والزوايا التي لم يتم ضمها لوزارة الأوقاف رسمياً. وغالبية تلك المساجد والزوايا إما تقام بها الكتاتيب أو حلقات العلم أو الدروس للتلاميذ والطلاب من خلال محفظين للقرآن منتمين للإخوان المسلمون" أو السلفيين.⁽⁵⁰⁾

وبدلاً من الخاتمة، فهذه هي بعض أهم السياسات والاتجاهات التي إتبعها وإنتهجها الإخوان المسلمون بعد توليهم الحكم. ويبدو منها أن سيطرتهم على التعليم ومحاولاتهم إستخدام أساليب مختلفة ومتطرفة لنشر أفكارهم وعقيدتهم وفرضها على الطلاب وإختزال العملية التعليمية إلى البعد الديني فقط ومحاولة أسلمة وأخونة المناهج والمقررات الدراسية، وهرولة بعض المعلمين والمعلمات إلى نشر الثقافة الإخوانية داخل المدارس أصبحت وقائع ثابتة وراسخة في المؤسسات التعليمية في مصر بعد تولي الإخوان المسلمين سلطة الحكم في مصر، والهدف النهائي للإخوان يتمثل في ترسيخ مفاهيم التيار الإسلامي- للإخوان المسلمين- وتعميق أفكاره ومبادئه لدى النشء وبالتالي خلق بيئة لا تقاوم أفكاره من خلال المناهج التعليمية وثقافة المدرسة والسيطرة على المدرسين، وتوسيع دائرة الانتماء الأخواني لدى بعض الطلبة والمدرسين.⁽⁵¹⁾

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا أن التغييرات السياسية التي تعقب الثورات والتحولات الإجتماعية والسياسية بسبب الثورات أو الصراعات أياً كان نوعها سياسي أوديني تسيطر على التعليم بإعتباره أحد أهم أجهزة الدولة الأيديولوجية ووسيلة وأداة ناجحة للسيطرة من خلال التعليم وتحديد المناهج والمقررات الدراسية لنشر الفكر والثقافة الجديدة لأصحاب تلك التغييرات السياسية التي حدثت، وهذا ما حدث في مصر خلال النصف قرن المنصرم، من خلال ثورة يوليو عام 1952 والانفتاح الإقتصادي على النظام الرأسمالي العالمي، ومن خلال ثورة 25 يناير 2011 التي حدثت في مصر.

وعلى الرغم من أن التحول والتبدل الأيديولوجي في المناهج الدراسية لم يكن بالصورة الكافية نظراً لأن المجتمع المصري عاش في فترات إنتقالية بعد ثورة 25 يناير، إلا أن ما تم خلال العام الذي حكم فيه الإخوان المسلمين مصر، بات واضحاً وجلياً وتعبير عن أيديولوجية الإخوان المسلمين والتي تجلت خلال عام 2012-2013 في أسلمة وأخونة المناهج الدراسية، وأسلمة وأخونة ثقافة المدرسة والممارسات التربوية والتعليمية التي تتم داخل جدران المدرسة، ولاشك لو أن الأمر

قد طال بالإخوان حسبما قال رئيسهم "محمد مرسي" بأنهم أتوا ليحكموا خمسمائة عام، لكان الأمر جد مختلف، ولكانت مصر وربما المنطقة العربية قد عادت إلى العصور الأولى، عصور ما قبل إكتشاف الكهرباء.. ولكن الذي حدث خلال عام واحد فقط لأكبردليل على فكرة الهيمنة والعلاقة الوثيقة بين الأيديولوجيا السياسية السائدة وصناعة المناهج الدراسية والكتب المدرسية.

المراجع والمصادر

- عبد الغفار شكر، الجيوش ومصير والثورات العربية. جريدة الأهرام، 4 أبريل 2015.
- السيد يس، ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2011)، ص ص 223-224.
- رونالد ميتاردوس، منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر: المساهمات والتحديات، سلسلة التحول الديمقراطي، تحرير: محمد عمران (القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحية، 2013)، ص 15.
- إيمان محمد حسني، الشباب والخدمات الإجتماعية والسياسية (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة إنسانيات، مكتبة الأسرة، 2013)، ص 341.
- إبراهيم العيسوي، العدالة الإجتماعية والنماذج التنموية، مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، 2014، ص 266).
- Madam Sarup, **Marxism and Education**, (London, Rutledge & Kegan paul, 1978), pp. 149- 152.
- شبل بدران، التربية والأيديولوجيا- دراسة في العلاقة بين التربية وبنية النظام السياسي- (القاهرة، مركز المحروسة للنشر، 2008)، ص 34.
- C Karier, **Shaping the American Educational State**, (Free Press, 1975), pp. 80- 85.
- C. Karier, p. Violas and J. Spring, **Roots of Crisis**, (Rand McNally, 1973), pp 99- 100
- شبل بدران، التربية والأيديولوجيا، مرجع سابق، ص 36
- حافظ الجمالي، "الأيديولوجيا والفلسفة"، (الفكر العربي، العدد 15، السنة الثانية، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1980)، ص 8.
- جورج لبا ساد وربنية لورد، مقدمات في علم الاجتماع، ترجمة، هادي ربيع، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998)، ص 135.

- لويس التوسير، دراسات لا أنسا نوية، ترجمة: سهيل القش، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص 74.
- ، قراءة رأس المال، ترجمة: تيسير شيخ الأرض، (دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1972)، ط1، ص ص 98-105.
- ، دراسات لا أنسانية، مرجع سابق، ص 84، ص ص 95-96.
- نبيل سليمان، أيديولوجية السلطة- بحث في الكتاب المدرسي (سورية، دار الحوار للنشر والتوزيع، 1978)، ص ص 7-9.
- سعيد إسماعيل علي، محنة التعليم في مصر، (كتاب الأهالي، العدد الرابع، نوفمبر، 1984)، ص 94.
- سعيد إسماعيل علي، دراسات في التربية والفلسفة، (القاهرة، عالم الكتب، 1972)، ص ص 257-258.
- أمير اسكندر، "الذين يريدون شذنا إلى الوراء"، "جريدة الجمهورية"، العدد 5860، 19 يناير، 1970.
- سعيد إسماعيل علي، إنهم يخربون التعليم، (كتاب الأهالي، العدد 9، يناير 1981)، ص 113.
- محمود أمين العالم "ثلاثة نصوص وثلاثة مواقف في منحج تدريس الفلسفة لطلبة الثانوية العامة أدبي في مصر"، (مجلة دراسات تربوية، العدد الأول، القاهرة، عالم الكتب، نوفمبر 1985) ص ص 39-74.
- نادية حسن سالم، "التنشئة السياسية للطفل العربي- دراسة التحليل مضمون الكتب المدرسية في مصر والأردن وسورية ولبنان" (بيروت، المستقبل العربي، العدد 51، مايو 1983)، ص ص 54-68.
- المرجع السابق، ص ص 59-68.
- عبد الباسط عبد المعطي، "التعليم وتزييف الوعي الإجتماعي- دراسة في استطلاع مضمون بعض الثورات الدراسية"، (الكويت، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد الرابع، 1984)، ص ص 55-77.
- المرجع السابق، ص ص 67-77.
- كمال نجيب، "التعليم المصري في زمن الإخوان المسلمين"، (القاهرة، رابطة التربية الحديثة، مجلة التربية المعاصرة، العدد 93، السنة 30، يناير، 2013)، ص ص 44-45.
- خلف علي حسن، "المعلمين المستقلة": 22 أخوانياً تمت ترقيتهم للسيطرة على "التعليم" جريدة المصري اليوم، 8 يناير 2013.

- مصطفى يسري، "التربية والتعليم" تكسر خطة التقشف بتعيين 8 مستشارين من الإخوان والسلفيين والوسط، جريدة الفجر، 10 يناير 2013.
- محمد منيسي، "أخونة التربية والتعليم"، جريدة المصريون، 16 أبريل، 2013.
- عماد جاد، "التعليم في زمن الإخوان"، جريدة التحرير، 7 أبريل، 2013.
- كمال نجيب، مرجع سابق، ص ص 49-50.
- محمد فاعور، "التعليم الديني والتعددية في مصر وتونس"، (واشنطن، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2012).
- محمد سلماوي، "مدارس 8 أخوان"، جريدة المصري اليوم، 17 فبراير، 2013.
- نجيب جبرائيل، "أسلمة التعليم وتهديد الأمن القومي"، موسوعة تاريخ أقباط مصر، قباح علي: <http://www.coptichistory.org/New-Page-5041.htm>.
- محمد سلماوي، "مدارس الإخوان"، جريدة المصري اليوم، 17 فبراير، 2013، وجريدة المصري اليوم 2013/1/8.
- محمد البديوي، "مناهج الثانوية العامة"، جريدة اليوم السابع، 12 يناير، 2013.
- خالد منتصر، "لماذا سقط الإخوان"، (القاهرة، مركز المحروسة للنشر، 2014)، ص 118.
- جمال حراجي، "المصري لحقوق الإنسان والتنمية بالإسماعيلية"، جريدة اليوم السابع، 15 أبريل 2013.
- فاتن خديوي، "تسييس أسئلة الامتحانات بما لا يخالف شرع الجماعة"، جريدة الدستور، 14 مايو، 2013.
- نبيل عبد الفتاح، "النخبة والثورة: الدولة والإسلام السياسي والتقدمية الليبرالية"، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013)، ص ص 187-190.
- ميادة سويدان، علا حسنين، "أخونة التعليم"، جريدة الصباح، 15 نوفمبر، 2012.
- فاتن حلمي، المجلس الوطني للتعليم يطالب الوزير بفصل البنين عن البنات في المدارس المشتركة، جريدة التحرير، 13 أغسطس، 2012.
- جريدة الصباح، 15 نوفمبر، 2012.
- جريدة المصري اليوم، 19 مايو 2011.
- محمود يس، "صراع أخواني- سلفي على كتاتيب الأوقاف"، جريدة الصباح، 15 نوفمبر، 2012.
- كمال نجيب، مرجع سابق، ص ص 68-69.



Sheble Badran

شبل بدران

أستاذ علم اجتماع التربية بقسم أصول التربية بكلية التربية، جامعة الإسكندرية. وهو عميد الكلية من عام 2004 إلى عام 2010 وأمين عام رابطة التربية الحديثة بالقاهرة وعضو اتحاد كتاب مصر وعضو لجنة التربية بالمجلس الأعلى للثقافة وعضو مؤسس في هيئة تحرير مجلة "التربية المعاصرة". نشر أكثر من 48 بحثاً تربوياً في الدوريات المحلية والإقليمية والعربية، وشارك في العديد من المؤتمرات، من كتبه: التربية والأيدولوجيا، التربية والنظام السياسي، تكافؤ الفرص في نظم التعليم، مكانة حقوق الإنسان في التعليم... حاصل على جائزة جامعة الإسكندرية للتميز الإداري لعام 2010، وجائزة الدولة للتفوق في العلوم الاجتماعية 2010..

Sheble Badran est Professeur au département des fondements de l'éducation, Faculté d'éducation de l'Université d'Alexandrie. Il est doyen de la Faculté de 2004 à 2010, secrétaire général de l'Association de l'éducation moderne au Caire et membre de l'Union des écrivains égyptien et membre de l'éditorial «L'éducation contemporaine». Il a publié plus de 48 articles et communications dans les périodiques locaux, régionaux et arabes, et a participé à de nombreuses conférences. Parmi ses livres: De l'éducation et de l'idéologie, De l'éducation et du système politique... Il détient la médaille de l'Université d'Alexandrie pour l'excellence, 2010